

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: الحقوق

الشعبة: حقوق

تخصص: قانون إداري

دور الإدارة الالكترونية في وقاية ومكافحة الفساد الإداري

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

إشراف/ الدكتور

ميلود خيرجة

إعداد:

نريمان قريح

نجلاء قاسمي

نور الهدى قحف

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	د/ صفاء عطية
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	د/ ميلود خيرجة
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	د/ عبد الباسط محدة

السنة الجامعية 2022/2021

إهداء

إذا كان هذا الإهداء جزءاً من الوفاء أهدي هذا العمل إلى من مهد لي الطريق للعلم وأعطى

فأجزل العطاء من أجمل إسمه أبي العزيز قريح العيد

إلى من كان دعاها سر نجاحي وبوجودها عرفت معي الحياة إلى بحر الحنان أمي خيارى مليكة

إلى كل من ساندني في مشواري الجامعي

إلى أستاذي المشرف خيرجة ميلود

إلى كل من ساعدني في هذا العمل

الطالبة: ناريمان قريح

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى عائلتي الكريمة

إلى زميلاتي في مشروع المذكرة

إلى زملائي في الدفعة

إلى الأستاذ المشرف وكافة الأساتذة الكرام

أهدي عملي هذا

الطالبة: نجلاء قاسمي

إهداء

أهدي عملي المتواضع هذا إلى :

التي حملتني وهنا على وهن وسقتني من نبع حنانها وعطفه، إلى من كان دعاؤها ورضاها عني

سر نجاحي أُمي الغالية صليحة العكروش حفظها الله

إلى الذي تعب من أجل تربيتي وغرس القيم والأخلاق في قلبي، إلى الذي أحمله لقبه بكل فخر

واعتزاز أبي الغالي عبد الرحمن حفظه الله

إلى من علموني معنى الحياة وتذوقت معهم أجمل اللحظات أخواتي

مروى، صفاء، فاطمة الزهراء، منى، ريحانة، سليمة

إلى كل من علمني حرفاً، إلى أساتذتي الكرام من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في هذا العمل

إلى كل الأهل والأقارب والزملاء

الطالبة: نور الهدى قحف

ملخص الدراسة:

إن الإدارة الإلكترونية تمثل مرحلة حاسمة في الانتقال نحو الخدمات العامة الإلكترونية والتحول من الاتصال المباشر للمواطنين مع مؤسسات الخدمة العامة، إلى التواصل الافتراضي عبر الشبكات الإلكترونية المختلفة وتنطلق من الاستخدام الأمثل لمختلف الأجهزة، والمعدات، وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتقدم حلولاً للتعقيدات والمشاكل البيروقراطية التي تعترض الإدارة العمومية في شكلها التقليدي والفساد في مختلف الإدارات دول العالم.

لذلك أصبح من الضروري على كل الحكومات، الدخول في مرحلة تطبيق الإدارة الإلكترونية، والانطلاق مما تتيحه تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأداة لترقية أنشطة ومؤسسات الخدمة العمومية وتساهم بصورة واضحة في تجسيد إصلاحات الخدمات المقدمة للمواطنين وترفع من مستوى رقابة الفرد على كل ما تؤديه المنظمات العامة من أعمال، بما يتيح درجة عالية من الجودة على وظائفها والتي في مقدمتها تقديم الخدمات العمومية.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، الفساد الإداري، التكنولوجيا الحديثة.

Abstract:

The electronic administration represents a crucial stage in the transition towards electronic public services and the shift from direct contact of citizens with public service institutions, to virtual communication through various electronic networks and proceeds from the optimal use of various devices, equipment, and information and communication technology programs to provide solutions to the complexities and bureaucratic problems that confront the administration Public in its traditional form and corruption in various administrations countries of the world.

Therefore, it has become necessary for all governments to enter the stage of applying electronic management, and to start with what information and communication technology provides as a tool to upgrade the activities and institutions of the public service and contribute clearly to the realization of reforms of services provided to citizens and raise the level of individual control over all the work performed by public organizations. This allows for a high degree of quality in its functions, foremost of which is the provision of public services.

Keywords: electronic management, administrative corruption, modern technology.

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
أ	الإهداء
د	ملخص الدراسة
هـ	الفهرس
2	المقدمة
5	الفصل الأول: مدخل عام الإدارة الإلكترونية والفساد الإدارة.
7	المبحث الأول: مدخل عام الإدارة الإلكترونية.
7	المطالب الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية.
9	المطالب الثاني: منهجية تطبيق الإدارة الإلكترونية.
18	المبحث الثاني: مدخل عام للفساد الإداري.
18	المطلب الأول: ماهية الفساد الإداري.
26	المطلب الثاني: تشخيص الفساد الإداري.
30	الفصل الثاني: طرق مكافحة الفساد الإداري عن طريق الإدارة الإلكترونية.
33	المبحث الأول: العمليات الإدارية الإدارة الإلكترونية.
33	المطلب الأول: التخطيط والتنظيم الإلكتروني.
35	المطلب الثاني: القيادة والرقابة الإلكترونية.
40	المبحث الثاني: أساليب الإدارة الكترونية في مكافحة الفساد الإداري.
40	المطلب الأول: آليات الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري.
47	المطلب الثاني: التوقيع الإلكتروني.
58	الخاتمة
60	قائمة المصادر والمراجع

المقدمة

مقدمة

يعد العصر الحالي هو عصر المعلومات والاتصالات وذلك مواكبة للتطورات السريعة الحاصلة وفي ظل انتشار استخدام شبكة المعلومات العالمية الانترنت مما أدى الانتقال من مجتمع الصناعة إلي مجتمع المعلومات أتجرعنه التحول من الأنشطة العادية إلي الالكترونية فظهر ما يعرف بالإدارة الالكترونية التي تعمل علي تقليص الإجراءات واختصارها والسرعة في التنفيذ ، كما ترتب علي التطورات السريعة التي شهدها العالم في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية وكذا الاجتماعية مع أواخر القرن العشرين الكثير من التحديات أمام المجتمعات و التي ألفت علي الإدارة عبء تغيير أساليب العصر من خلال العمل علي تطوير التنظيمات الإدارية لتتلاءم مع التطورات في مختلف الأصعدة.

تعد ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية ،حيث شملت كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، وكذا الإدارة، حيث تتدخل فيها أسباب وعوامل مختلفة يصعب الفصل فيها والتي ينعكس تأثيرها علي مجمل العملية التنموية وبالتالي علي الرفاهية المواطن و تزداد ،خطورة هذه الظاهرة لارتباطها بعنصرين أساسيين، في العملية التنموية، وهما أولاً ما يتعلق بالموارد المالي، وما يترتب عليه من فساد مالي بينما يتعلق الثاني، بالوظيفة العامة وما يترتب عنها من فساد إداري.

وقد تزايد الاهتمام بموضوع الفساد نتيجة الآثار السلبية ،التي يخلفها في جميع المجالات المختلفة مما دفع في ظهور هيئات دولية تعمل علي الحد من ظاهرة الفساد ،و العمل علي القضاء عليه من خلال وضع خطط واستراتيجيات لضمان الحد من الآثار السلبية، الناجمة عن الفساد.

يطلق علي الفساد المتعلق بالجهاز الإداري بمصطلح الفساد الإداري، وهو ظاهرة عرفت انتشارا واسعا علي كافة الأصعدة، ومست مختلف الأجهزة وصولها إلي أجهزة الحكومية ،حيث مس الفساد الإداري مختلف الميادين وقطاعات الإدارة، سواء كان الفساد ناتج من طرف المسؤولين أو ناتج من طرف الموظفين.

وفي هذا الإطار طرحت عدة آليات لمواجهة مكافحة الفساد الإداري، وتقليص أثاره السلبية ومن بين هذه الآليات التحول من الإدارة التقليدية إلي الإدارة الالكترونية، وذلك سعيا لمواكبة التطورات الحديثة، والولوج إلي عصر الثورة الرقمية ،فالإدارة الالكترونية تعمل علي القضاء علي الفساد الإداري من خلال العمل علي الحد من التجاوزات، الحاصلة التي كانت تحدث في زمن الإدارة التقليدية كالبيروقراطية وسوء التنظيم والوساطة وغيرها، من مظاهر الفساد، التي شهدها الفساد الإداري وذلك بالعمل تعزيز الشفافية والمساءلة في تسيير والتنظيم الإداري كما تعمل علي تطوير وتحديث العمليات إدارية من العمليات الإدارية التقليدية إلي عمليات إدارية الكترونية، كما عملت أيضا علي تطوير عملية الرقابة لتضييق وكشف الانحرافات الحاصلة في الممارسات والإدارية وكذا الحرص علي اعتماد التوقيع الالكتروني من بين أساليب مكافحة الفساد الإداري وذلك للدور الفعال للتوقيع الالكتروني في إثبات العمليات الغير الشرعية، واكتشاف مرتكبيها، وذلك من أجل رفع

درجة الكفاءة منظمات الإدارة العامة وتحسين أداء الموظفين، وبالتالي تحسين مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين.

إشكالية الدراسة:

ولدراسة هذا الموضوع اقترحنا الإشكالية التالية كيف تساهم الإدارة الإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري.

والإحاطة أكثر بالموضوع تجزأت الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الإدارة الإلكترونية ومتطلبات تطبيقها ؟

- هل الإدارة الإلكترونية دور في محاربة الفساد الإداري؟

أهمية الدراسة :

إن موضوع الإدارة الإلكترونية يكتسي أهمية علمية بالغة في مجال العلوم القانونية والإدارية، وكذلك فإن للإدارة الإلكترونية دور كبير في محاربة الفساد الإداري الذي تعاني منه جميع الدول وخاصة الدول المختلفة.

أهداف الدراسة:

- إزالة الغموض على مفهوم كل من الإدارة الإلكترونية ومفهوم الفساد الإداري.

- انتشار ظاهرة الفساد الإداري وخاصة في الإدارة العامة.

- دور الإدارة الإلكترونية في محاربة والقضاء على الفساد الإداري.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في الاستطلاع والتزود العلمي في مجال الإدارة الإلكترونية والفساد والإداري.

- القيمة العلمية لموضوع الإدارة الإلكترونية، إضافة إلى أنه موضوع العصر.

- إضافة إلى ارتباط الموضوع بالتحمس العلمي ، والميل والاهتمام الشخصي بالموضوع.

صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي وجهتها في الدراسة هي:

- نقص المراجع في مجال الإدارة الإلكترونية، عدى توفر مجموعة من المقالات والمذكرات وبعض المعلومات الموجود في المواقع الإلكترونية.

- قلة المصادر والكتب والدراسات التي تربط الإدارة الإلكترونية الفساد الإداري.

منهج الدراسة:

أن المنهج المتبع لدراسة هذا الموضوع هو المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل تحليل ظاهرة الفساد الإداري والكشف عن أسبابه والآثار الناتجة عنه بالإضافة إلى التطرف إلى الإدارة الإلكترونية وتبيان أهدافها ومبادئها

كما يظهر الاعتماد على هذا المنهج للوصول إلى كيفية مساهمة الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري وتبيان الأساليب والآليات التي تستخدمها .

الدراسات السابقة :

تعد الدراسات السابقة واحدة من الركائز التي يبني عليها البحث العلمي بغية التعرف على الاهداف والنتائج والاسهامات المتواصل اليها فيما يخص موضوع البحث الذي يختلف مع الكثير من الدراسات التي تم الاطلاع عليها والتي نذكر منها :

_من خلال الدراسة التي قمنا بها دراسة **بومدين سعيد** بعنوان 'دور الادارة الإلكترونية في محارب الفساد الاداري ' مذكرة ماستر ,جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم سنة 2020,حيث كانت الاشكالية المطروحة : 'كيف يمكن ان تساهم الادارة الإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الاداري ?'

وقد توصلت الدراسة الى ان الادارة الإلكترونية تساهم في التخلص من المشاكل من المشاكل التي تواجه العمل الاداري وخاصة ظاهرة الفساد الاداري بالرغم من تشابه العناوين الا ان الاختلاف يكمن في العناصر المدروسة في كل موضوع واختلاف النتائج المتواصل اليها والتوصيات.

-ثم دراسة **امل لطفي حسن جاب الله** بعنوان 'اثر الوسائل الالكترونية على مشروعية تصرفات الادارة القانوني بالإسكندرية عن دار الفكر الجامعي لنشر والتوزيع سنة 2013 ' حيث تهدف هذه الدراسة الى ابراز كيف تؤثر الوسائل الالكترونية على عمل وسير الادارات القانونية وكيف تحقق الإلكترونية اهدافها على مستوى اجهزة الدولة والتعامل معها

تقسيم الدراسة:

من أجل دراسة موضوع دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري قمنا بتقسيم الدراسة إلى مطلبين ، إضافة إلى مقدمة وخاتمة .

حيث أن الفصل الأول يتضمن مدخل عام الإدارة الإلكترونية والفساد الإداري ، مقسم إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول مدخل عام للإدارة الإلكترونية يتضمن مطلبين.

الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية والثاني: منهجية تطبيق الإدارة الإلكترونية .

ومبحث ثاني مدخل عام للفساد والإداري يتضمن مطلبين

المطلب الأول: ماهية الفساد الإداري و الثاني : تشخيص الفساد الإداري.

أما الفصل الثاني: طرق مكافحة الفساد الإداري عن طريق الإداري الإلكترونية ، والذي به المبحثين.

المبحث الأول: العمليات الإدارية للإدارية الإلكترونية به مطلبين، المطلب الأول: التخطيط والتنظيم الإلكتروني والمطلب الثاني القيادة والرقابة الإلكترونية.

والمبحث الثاني أساليب الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري مطلبين، المطلب الأول آليات الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري والمطلب الثاني: التوقيع الإلكتروني.

الفصل الأول:

مدخل عام الإدارة الإلكترونية

والفساد الإداري

تمهيد :

ان من اهم التغييرات والتطورات السريعة التي لم يشهدها العالم من قبل ظهورها يسمى بالإدارة الإلكترونية ولقد افرز على هذا التطور التوجه من الادارة التقليدية الى الادارة الإلكترونية بحيث نقلها من ادارة قائم على اساليب تقليدية الى ادارة ذات كفاءة وفعالية اكبر في تنفيذ اعمالها . وكان لابد لدولة ان توفر عدة متطلبات من اجل ان تجعل عملية التحول عملية ناجحة وذلك لتجاوز كل العراقيل منها ظاهرة الفساد الاداري من محسوبة ورشوة وبيروقراطية التي اثرت على مصداقية العمل الاداري وغيرها من مظاهر الفساد الاداري التي لم تترك للموظف مجالاً لممارسة مهامه على اكمل وجه لذا سنتطرق في هذا الفصل الى مدخل عام لكل من الادارة الإلكترونية والفساد الاداري . حيث اعتمدنا على مبحثين ,المبحث الاول بعنوان مدخل عام للإدارة الإلكترونية ومبحث ثاني مدخل عام للفساد الاداري.

المبحث الأول: مدخل عام الإدارة الإلكترونية

تعتبر الإدارة الإلكترونية منا مواضيع الساعة لقيامها على التقنيات الحديثة المطروحة على الساحة الإقليمية والدولية لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية والمطالب الثاني: منهجية تطبيق الإدارة الإلكترونية.

المطلب الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية

تنتهج الإدارة الحديثة وسائل متقدمة ساعدتها في انجاز الأعمال والوصول إلى الأهداف بشكل سريع وكفاءة أكثر وهذا بفصل التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الحديثة تعتمد على تقنية متطورة ويطلق علينا مصطلح الإدارة الإلكترونية، حث اعتبرت هذه الأخيرة من الأساليب المعاصرة التي تسعى لتحويل المؤسسات التقليدية إلى مؤسسات الكترونية تستخدم تكنولوجيا المعلومات في انجاز جميع أعمالها ومعاملاتها الوظيفية ووظائفها الإدارية¹.

لذا سنحاول من خلال هذا المطلب أن نعرف تعريف الإدارة الإلكترونية والتطرق إلى أهدافها وأهم عناصرها.

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية

- لقد تنوعت التعاريف التي قدمها المفكرين والباحثون في تعريفها لمصطلح الإدارة الإلكترونية، حيث تناولوا هذا المفهوم وفسروه من جوانب وزوايا مختلفة، وحسب ما أطلعنا عليه في الكتب والمراجع وجدنا ما يلي:
- عرفها حامد (2012) بأنها استغلال الإدارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتدبير وتحسين وتطوير العمليات الإدارية المختلفة داخل المنظمة.
 - وعرفها مطر (2013) بأنها التحول الكامل من الأعمال الورقية سواء كان ذلك أعمال إدارية وخذ ماشية أو تجارية إلى الأعمال الإلكترونية مع ما يتطلب ذلك من تحول إلى الأدوات والآليات التقليدية إلى نظيرتها الإلكترونية، وتعديل إجراءات والممارسات المعنية ، وتغيير في الهياكل التنظيمية وذلك بتوفير بهدف توفير أجل للوقت والجهد ورفع كفاءة المؤسسة.
 - كما يرى الباحثين أن الإدارة الإلكترونية هي بمثابة مجموعة من الكيانات تتعامل بكفاءة وفعالية من خلال استخدام مجموعة أنظمة وآليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متقدمة لأداء الأعمال بشكل منظم ودقيق.

¹ أمل لطفي حسن جاب الله، أثر الوسائل الإلكترونية على مشروعية تصرفات الإدارة الإلكترونية ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، مصر. 2013.

بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد عرف الإدارة الإلكترونية على أنما استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصال ولاسيما شبكة الإنترنت كاداه تسمح بالوصول الإدارة أفضل حسب هذا التعريف فإن الأسباب التي تقدم عليه الإدارة الإلكترونية هو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة شبكة الإنترنت.¹

- كما عرفت بأنها هي العملية الإدارية القائمة على الإمكانية المتميزة الإنترنت وشبكات الأعمال وتخطيط وتنظيم وتوجيه والرقابة على القدرات والموارد الجوهرية لشركة والأخرى بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة .

- ويرى جانب من الفقه المصري أن الإدارة الإلكترونية في الإدارة أعمال الحكمة بلا ورق تشمل في مجموعة من الأساسيات حيث يوجد الورق ولكن لاستخدمه بكثافة ويوجد الأرشيف الإلكتروني والرسائل الضوئية وتكامل تطبيقات المتابعة الآلية، إدارة بلا مكان .

وتعتمد بالأساس على التلفون المحمول، إدارة بلا زمان فالعلم أصبح يعمل في الزمن الحقيقي 24 ساعة في اليوم.²

- ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية .

من نظام إداري عصري يقوم على تقنية متطورة تهدف إلى تحويل الأعمال الإدارية التقليدية إلى أعمال إلكترونية تساهم في تحسين أداء الإدارة بواسطة التقنيات الرقمية مما يوفر الجهد للعملاء والموظف كما تساهم في نوعية جودة الخدمات المقدمة.³

الفرع الثاني: عناصر الإدارة الإلكترونية

تتكون الإدارة الإلكترونية من أربعة عناصر هي كما التالي:

¹ Ocde, l'administration électronique, en l'imparfait, paris, 2004, p11

² سعيد، بن معلا العمري المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الكترونية دراسة مسحية على المؤسسة العامة لمواني، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية المعرفة العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.

³ علاء عبد الرزاق محمد حسن السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل النشر، عمان، الأردن بدون سنة، ص 32.

أولاً: عتاد الحاسوب:

ويقصد به أجهزة الحاسوب و ملاحقها، ونظر لتطور برامج الحاسوب والزيادة المستمرة في عد ومستخدم في الأجهزة في المؤسسات فإنه من أفضل للمؤسسة السعي وراء امتلاك أحدث ما توصل إليه صانعو العتاد في العالم حتى تحقق ميزتين أساسيتين هما:¹

- توفير تكاليف التطور المستمر .
- ملائمة عتاد الحاسوب بالتطورات البرمجية برمجيات نظام المعلومات.²

ثانياً: البرمجيات والشبكات البرمجيات

هي مجموعة البرامج المستخدمة لتشغيل جهاز الحاسب الآلي، والاستفادة من إمكانيات المختلفة بينما الشبكات من الوصلات الإلكترونية الممتدة عبر شبح اتصالي لشبكات الإنترنت، والإكشرانت، وشبكة الإنترنت التي تمثل شبكة القيمة المؤسسة وإدارتها الإلكترونية.³

ثالثاً: صناع المعرفة

وهو العنصر الأهم الإدارة الإلكترونية من القيادات الرقمية والمديرون والمحلفون للمواد المعرفية، ورأس المال الفكري في مؤسسة يتلون إدارة التعاضد الاشتراكية العناصر الإدارة الإلكترونية من جهة وتغير طرق التفكير السائدة للوصول المعرفة.⁴

الفرع الثالث: أهداف الإدارة الإلكترونية

تتمثل أهداف الإدارة الإلكترونية في تقديم خدمات للمستفيدين بصورة مرضية وفي خلال 24 ساعة في اليوم لطيلة أيام الأسبوع بما في ذلك الإجازة الأسبوعية فمثلا يتم تجديد رخصة القيادة ودفع الرسوم في إحدى الولايات عن طريق الموقع الإلكتروني حيث تتاح الخدمة للعملاء على مدار 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع.¹

¹ ياسين سعد غالب الإدارة الإلكترونية، وأفاق تطبيقاتها العربية، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة 2005.

² نفس المرجع السابق.

³ عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولاية المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة منيتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009\2010، ص120.

⁴ صباح بلقيوم، أثر التكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة مكملة النيل الشهادة دكتور، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لمنيتوري، قسنطينة 2012-2013، ص114.

- إيجاد مجتمع مع قادر على التعامل مع المعطيات العصر التقنية.
 - تعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبة.
 - الحفاظ على سرية المعلومات وتقليل المخاطر والتكاليف.
- كما تهدف الإدارة إلى الحد من البيروقراطية والقضاء على تعقيدات العمل داخل المنظمات.
- إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمنظمة وكأنها وحدة مركزية.
 - التعليم المستمر وبناء المعرفة مع زيادة الترابط بين العاملين والمنظمة.
 - تهيئة المناخ التنظيمي اللائم للعمل في المنظمات
 - تقليل تكاليف التشغيل من خلال تخفيض كميات الملفات والخزائن لحفظها وحجم الأوراق المستخدمة واختصار وقت تنفيذ المعاملات المختلفة بالمنظمة.²
 - انطلاقاً مما سبق يمكن القول إن الهدف الرئيسي الإدارة الإلكترونية يتمثل في استخدام التكنولوجيا المتطورة لمساعدة كافية المنظمات على القيام بأعمالها وتقديم خدماتها لمستفيدين بكل سهولة وكفاءة وفعالية.

المطلب الأول: منهجية الإدارة الإلكترونية

الفرع الأول : أسباب التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية

هناك عدة أسباب للتحول منها :

1- عامل الزمن:

عندما تسعى الإدارة إلى كسب سباق السرعة و ترجيح كفتها بعنصر الزمن، فإنها تجد نفسها أمام ضرورة الاستفادة من التطبيقات التقنية، بوصفها المطلب الأول لإلقاء أسباب بطء الحركة من روتين ومعاملات يدوية وراء ظهرها، والانطلاق إلى آفاق الإبداع التقني وتسيير اتخاذ قراراتها وتعميمها بالسرعة المطلوبة وإنجاز معاملاتها في الوقت الملائم لوضعها في دائرة المنافسة ، فإن لم تكن الإدارة منافسة فإنها تكون إدارة خدماتية حكومية فهنا الفائدة تكون أعظم إذ أن المجتمع بأكمله سيكتسب ميزة اختصار الزمن في ظل سباق

¹ طارق عبد الرؤوف عامر الإدارة الإلكترونية: ط 1(القاهرة: مصر دار السحاب لنشر والتوزيع،2007)،ص33.

² أحمد بن عشاوي، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية مؤسسات العمال، مجلة الباحث، العدد7، جامعة ورقلة.

مجتمعات العالم نحو التطور والبناء، إذ ليس هناك إدارة يمكنها أن تتصور أن بإمكانها العمل بمعزل عن التقنية فالنظرة العميقة الشاملة تظهر أنه لا أحد يمكنه التضحية بعنصر الزمن إذ الخسائر حينها ستكون أعم وأفدح.¹

2- قفزة الحاسوب:

لقد انعكست تقنية الحاسوب على نظريات الإدارة و المفاهيم الإدارية ، التي بدأت تتميز و تخرج من وضعها القديم وتبذل بعضا من الحراك والتقدم في اتجاه هذه التقنية، فأصبحت الآلات تتخذ الكثير من القرارات بناء على برامج إلكترونية تم تحميلها عليها، فبدأت الآلة تتوب عن الإنسان في كثير من مواقع العمل إلى الدرجة التي جعل عدد من كتاب الإدارة و مفكريها والمهتمين بالشأن الإداري، أمثال هيربرت سايمون ودركار وديفزو وغيرهم يتوقعون أن نسبة الآلات سوف تغطي على نسبة العاملين في عصر المعلوماتية، التي سيبنى أنظمتها الإدارية على محورية دور الآلات والحواسيب، ومن هنا فقد كان الحاسوب وتطبيقاته والقفزات التطورية والفوائد المحسوسة التي حققها على مختلف الأصعدة دافعا مهما للتحويل إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية.²

3- التطور السريع في أساليب و تقنيات إدارة الأعمال:

وذلك بتوظيف استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على ازدياد المنافسة بين المؤسسات ضرورة وجود آليات للتمييز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس مع الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل وهذا ما جعل الإدارة الإلكترونية تكون امتداد للتطور التكنولوجي في الإدارة بدء من إحلال الآلة محل العامل بالتخطيط والرقابة بمساعدة الحاسب إلى أن جعل منها الإنترنت وشبكات الأعمال ذات أبعاد تكنولوجية أكثر من أي مرحلة تاريخية تعاملت فيها الإدارة مع التكنولوجيا، فالتطور الهائل للتكنولوجيا وتغيير مفاهيم تسيير الإدارة في كل دول العالم جعل لها أبعاد داخلية وخارجية، يتمثل البعد الداخلي في حصر ميزانية الدولة و التحكم فيها بدقة متناهية أما البعد الخارجي فيتمثل في مواكبة الدول المتقدمة في مجال التكنولوجيا.³

¹ حسين محمد الحسن ، الإدارة الإلكترونية ، المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، ط،1 عمان، 2010 ص 105-106.

² حسين محمد الحسن ، الإدارة الإلكترونية ، المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، مرجع سابق، ص 108.

³ حميد خبال، شول بن شهره، (جولية 2021)، التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية و الذكية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، المجلد 06، العدد 02 ، ص 236.

4- العوامل السياسية:

إن المتتبع للتطور الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، يلاحظ أنها أصبحت مصدر سيطرة لدى الشركات الكبرى باكتساب معلومة التقنية وبقائها حكرا على بعض الدول الكبرى هذا من جهة، ومن جهة ثانية ضعف هذا المجال لدى الدول النامية جعلها تخضع لبعض التنازلات للحصول عليها مما اضطر على أصحاب القرار استعمالها لأغراض سياسية هدفها إرضاء الجمهور لكسب أكثر ثقة منها لتسيير الإدارة بارتياح وهذا بتحسين مستوى الخدمات بتجاوز الأخطاء التي يقع فيها الموظف العادي، عند قيامه بعمله وتقليل التعقيدات الإدارية و تجاوز الروتين والإجراءات البيروقراطية، وتوسيع مجال الشفافية والإصلاح الإداري، عن طريق التقليل من الوساطة والمحسوبية.¹

5- العوامل الاجتماعية:

فبطبيعة الحال فالعوامل الاجتماعية ساعدت كذلك وأعطت دافع مهم لاتخاذ قرار التحول من النمط التقليدي للإدارة إلى النمط الإلكتروني و الذكي وأهمها:

- زيادة معدل استخدام الإنترنت.
- زيادة استمرار نشاط المجتمع على مدار الأربع و العشرون ساعة طوال أيام الأسبوع .
- الحاجة إلى متطلبات المواطنين مع استخدام الناس للتكنولوجيا و بشكل كبير ومتسارع.²

الفرع الثاني: متطلبات تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية

إن تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية، يحتاج لتوفير بيئة مناسبة تتماشى و طبيعة عمله ، فالإدارة تؤثر وتتأثر بكافة عناصر البيئة المحيطة بها، و تتفاعل مع كافة العناصر السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ، لذلك لا بد من توفر نوعين من الاحتياجات، أولهما: الكفاءات المتخصصة والمدرية على بناء وتعميم البرنامج الإلكتروني و صيانتة وحمايته من أي تلاعب ، ثانيهما: اللوازم التقنية والعلمية والمادية ومنها، أجهزة الحاسوب والبرمجيات والبيانات والعناصر الأساسية لنظام المعلومات في البيئة الرقمية المرتبطة بالإدارة الإلكترونية و لذلك ينبغي توفر العوامل الآتية لإنجاح مشروع الإدارة الإلكترونية:

¹ نفس المرجع ، ص 237 .

² حميد خبال ، شول بن شهره، (جويلية 2021)، التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية و الذكية ، مرجع سابق ، ص 238.

1- البنية التحتية الإلكترونية:

لابد من وجود مستوى مناسب من البنية التحتية التي تتضمن شبكة اتصال حديثة لها قدرة على نقل المعلومات بسرعة كبيرة مع المحافظة على سلامة المعلومات وسريتها وتمثل شبكة الأنترنت العصب الرئيسي للبنية الأساسية للإدارة الإلكترونية ، بالإضافة إلى وجود كوادر بشرية مدربة من مبرمجين و محللين وهندسيين مع تأمين النظام المعلوماتي من أي تخريب أو تدمير أو سرقة، ومن الدول التي أسست بنية تحتية إلكترونية دبي والأردن والقرية الذكية بمصر، ولا يتم ذلك إلا بتوافر مستوى مناسب من التمويل، يمكن الحكومة من إجراء صيانة دورية و تدريب للكوادر و الموظفين، والحفاظ على مستوى عالي من تقديم الخدمات ومواكبة أي تطور يحدث في إطار التكنولوجيا والإدارة الإلكترونية على مستوى العالم.

3- توفير الوسائل الإلكترونية:

لكي يتم التحول من نظام الإدارة التقليدية، إلى نظام الإدارة الإلكترونية، لابد من توافر وسائل تقنيته حديثه، ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمول والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكن كل مواطن من الاتصال بالشبكة العالمية، أو الداخلية في البلد، و بأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها، حيث لا يوجد وثائق ورقية متبادلة في إجراء المعاملات، إذ أن كافة الإجراءات و المراسلات تتم الكترونياً، دون استخدام أي أوراق و بذلك يتم خلق مجتمع المعاملات اللاورقية في ظل نظام الإدارة الإلكترونية.¹

3- الهيكل الوظيفي:

المقررات الوظيفية المنظمة (وهي وظائف العاملين)، التي يجب أن تتوافر في المنظمة وفقاً لتقسيمات الهيكل التنظيمي، حيث يجب أن يتم توصيف كل وظيفة وتحديد متطلبات شغلها من تأهيل و تدريب وغيره وإعادة التأهيل لتطوير أدائهم و تحفيزهم على التفاعل الإيجابي معها.

¹ أمل لطفى حسن جاب الله ، أثر الوسائل الإلكترونية على مشروعية تصرفات الإدارة القانونية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2013، ص 39.

4- المستفيدون:

يعتبر المستفيدون طرف أساسي في التعامل مع الإدارة الإلكترونية التي تتوجه إليهم بخدماتها وتسعى إلى تحقيق رضاهم و تفاعلهم معها، لذلك لا بد أن تتوافر لديهم المعرفة الإلكترونية وأن يتم تنمية الوعي لديهم عن طريق إرشادهم وتوجيههم وتنقيفهم قبل البدء بتطبيق الإدارة الإلكترونية وذلك لضمان نجاح هذا الأسلوب.

5- الشفافية في توفير المعلومات:

ويقصد بها أن يتصرف كلا من أطراف المعاملات الإلكترونية، بطريقة مكشوفة وهذا منطقي لأنه في ظل الإدارة الإلكترونية يتم توحيد سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجميع و إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار، وبذلك يوجد اتصال مباشر بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، وبجانب ذلك يوجد توحيد خطوات تنفيذ الخدمة بمعنى أن هناك أسلوب موحد للتعامل مع كل من يرغب في الحصول على خدمات هذه الإدارة ، حيث أن الشخص الذي يرغب في قضاء طلبه من جهة الإدارة الإلكترونية، فإنه يجب عليه إتباع إجراءات محددة منصوص عليها وبالتالي لا يمكن لأي متعامل آخر اختصار هذه الإجراءات أو ترك مرحلة من مراحلها فالجميع متساوون في إتباع هذه الإجراءات وبذلك فإن الإدارة الإلكترونية أداة هامة لمحاربة الفساد الإداري، مما يؤدي إلى القضاء على الرشوة والمحسوبية والوساطة وفي ظل هذه الشفافية تنتشر روح الديمقراطية الإدارية التي تساهم في تطوير العلاقة بين إدارة الدولة من ناحية، ومن صاحب المصلحة والدولة من ناحية أخرى بالإضافة إلى عدم وجود ملفات وثائق إدارية مملوكة للإدارة تمنع أي جهة، أو من الاطلاع عليها بحجة أنها سرية حيث أن المعلومات في متناول الجميع تمكن كل صاحب مصلحة من الوصول إليها.

6- الأمن المعلوماتي:

توفير الأمن الإلكتروني و السرية الإلكترونية على مستوى عالي لحماية المعلومات الوطنية والشخصية ولصون الأرشيف الإلكتروني من أي عبث مثل الفيروسات و السرقة و أعمال التخريب المتعمدة.¹

¹ أمل لطفي حسن جاب الله ، أثر الوسائل الإلكترونية على مشروعية تصرفات الإدارة القانونية مرجع سابق ، ص 40.

7- خطة تسويقية دعائية شاملة لاستخدام الإدارة الإلكترونية:

وذلك من خلال وسائل الإعلام الوطنية من إذاعة ، تليفزيون و صحف وإقامة الندوات والمؤتمرات واستضافة المسؤولين والوزراء والمواطنين في حلقات نقاش حول الموضوع وذلك لتهيئة مناخ شعب قادر على التعامل مع مفهوم الإدارة الإلكترونية، إلى ذلك يجب أن تقوم الدولة ببناء مواقع نظم معلومات عن الخدمات الحكومية حسب نوع الخدمة المقدمة على شبكة الأنترنت، و إتباع نفس الأسلوب على شبكات الهاتف بصورة صوتية، بحيث يتم تخصيص أرقام هاتف لهذا الغرض ويتطلب ذلك بناء قاعدة بيانات صوتية وإتاحتها لأكبر عدد ممكن من المشتركين في نفس الوقت .

8- تطوير التشريعات القائمة:¹

إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الإلكترونية يتلاءم مع مشروع الإدارة الإلكترونية، مثال ذلك تشريعات خاصة بحجية التوقيع الإلكتروني على الوثائق لإثبات شخصية الموقع ، ولحمايتها من التغير في محتواها، وتشريعات تنظم حماية المعلومات الخاصة، واستخدامها من قبل الجهات التي تحتفظ بمعلومات شخصية عن الأفراد، بحيث لا يطلع عليها إلا الأشخاص المخولين لذلك، مع إعادة صياغة التشريعات الجنائية وذلك لتوقيع العقوبات الرادعة لجرائم السرقة المعلوماتية ولجرائم التخريب المتعمدة، لذلك لابد من تناسق وإنسجام القوانين و التشريعات المرتبطة بنظم المعلومات مع نظام الإدارة الإلكترونية .وإذا كان للمشروع العادي دور في وضع الأدوات القانونية اللازمة لتطبيق الحكومة الإلكترونية فإن السلطة التنفيذية تملك من جانبها أدوات قانونية لا تقل أهمية عن تلك التي تملكها السلطة التشريعية، وتطبيقا لذلك قد صدر القانون الجزائري رقم 15-04 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.²

الفرع الثالث: معوقات تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية

إن التحول من العمل اليدوي في الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ليس بالأمر الهين، والميزات الكبيرة التي تقدمها الإدارة الإلكترونية ، تقابلها العديد من السلبيات و المعوقات والتي سنذكرها فيما يلي:³

¹المرجع السابق ، ص ص 41-42.

²أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 06، الصادرة 20 ربيع الثاني عام 1436 هـ، الموافق 10 فبراير سنة 2015 م.

³سوزي مطرجي ، مقال معوقات الإدارة الإلكترونية و سلبياتها ، موقع تجارنا tjaratuna.com ، بدون تاريخ نشر ، تاريخ الإطلاع 2022/03/22 ، على الساعة : 15:00 مساءً.

- 1- تخوف المؤسسات من تغيير نظام الإدارة بسبب عدم تقبل بعض المدراء والموظفين من استخدام التقنيات الحديثة وإعتبارها تعديا على الأساليب التقليدية في الإدارة التي أثبتت فاعليتها على مر العقود من وجهة نظرهم.
- 2- ارتفاع التكلفة المادية لإنشاء منظومة الإدارة الإلكترونية واحتياجها إلى شبكة اتصال جيدة وأجهزة حواسيب وهذا يرتبط بالقدرة على توفير الميزانية اللازمة و الجهل بالحاجة لإيجاد بنية تحتية قوية وأهمية وسائل الحماية الإلكترونية.
- 3- نقص القدرات على صعيد قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات مما يستدعي الحاجة إلى برامج تدريب للموظفين لاستخدام شبكة المعلومات بكفاءة و فاعلية لتحقيق الأهداف المطلوبة.
- 4- وجوب الاهتمام بتأمين أنظمة حماية للشبكات والمواقع الواجب العمل عليها لحمايتها من دخول الفيروسات وكذلك الاختراق والذي يضعف أو يلغي فاعليتها.
- 5- عدم وجود تشريعات قانونية منظمة للعمل الإداري في هذه المنظومة.
- 6- قلة أو انعدام الثقة بالتقنيات الحديثة وأساليب حماية أمنها مع قلة الاطلاع على نماذج ناجحة في البيئة المحيطة.

الفرع الرابع: آثار تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية

إن الإدارة الإلكترونية نمط جديد من أنماط الإدارة، ترك آثاره الواسعة على المنظمات و مجالات عملها وعلى الإدارة واستراتيجياتها ووظائفها، و الواقع أن هذه التأثيرات لا تعود فقط إلى البعد التكنولوجي المتمثل بالتكنولوجيا الرقمية، و إنما أيضا إلى البعد الإداري المتمثل في تطور المفاهيم الإدارية التي تراكمت لعقود عديدة من الزمن، فالأساليب الإدارية التي كانت ناجحة وملائمة لظروف الماضي قد لا تكون فعالة في ظل بيئة سريعة التغير كذلك التي نعيشها حاليا، وتعمل الإدارة الإلكترونية على تحقيق المزيد من المرونة الإدارية في التفويض و التمكين والإدارة القائمة على الفريق، وبالتالي فإن الإدارة ووظائفها رغم التأثير العميق إلا أنها ستظل تمثل القلب النابض للمنظمات، وأن تخطيط و تنظيم وتوجيه الأعمال الإلكترونية والرقابة عليها ستظل هي وظائف الإدارة الإلكترونية الجديدة .

وتتضح الآثار المترتبة على تطبيق الإدارة الإلكترونية في المجالات الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية كما يلي:¹

1-المجال الإداري:

تتعرض آثار الإدارة الإلكترونية على وظائف الإدارة والعناصر الرئيسية للنشاط الإداري وبصفة خاصة تهيئة وإصلاح البيئة التنظيمية .

2-المجال السياسي:

يؤدي تطبيق الإدارة الإلكترونية إلى انتشار الحكومات الإلكترونية أو ظهور نمط جديد من العلاقة بين المواطنين والدولة تستند إلى زيادة الوعي السياسي وتسهيل المشاركة في وضع السياسات وتحديد الأولويات واستخدام نظم المعلومات الإلكترونية في عملية التمثيل السياسي والانتخابات.

3- المجال الاقتصادي:

تتضح آثار الإدارة الإلكترونية والثورة الرقمية في صناعة البرمجيات وتداول أهمية رأس المال النقدي في مقابل أهمية اقتصاديات المعرفة، وفتح أسواق جديدة ، وزيادة فعالية العمليات الإنتاجية .

4-المجال الاجتماعي:

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية سوف يؤثر بشكل كلي وشمولي على جميع المكونات الاجتماعية وظهور معيار جديد للتفرقة بين المستويات الاجتماعية، يستند إلى معرفة المعلومة، ومن هذه التأثيرات الاجتماعية عولمة الثقافة والتأثير السلبي على الثقافة المحلية والمعاناة من التفكك الاجتماعي مع المنظمات التي تقدم الخدمات أهلية كانت أو حكومية .

ونظرا لحدائثة مشروع الإدارة الإلكترونية فإن آثاره على مختلف المستويات لم تتضح بشكل جلي حيث ينصب تركيز الخبراء على الآثار الإيجابية لضمان الدعم الرسمي والشعبي لمشروع الإدارة الإلكترونية، مع قليل من التنبيه للآثار السلبية التي يمكن استنتاجها من طبيعة العمل الإلكتروني.¹

¹الإدارة الإلكترونية، (مفهومها ، أهدافها ، خصائصها، آثارها)، المجلة الإلكترونية للأبحاث العلمية ، موقع ستار شمس ، الصفحة الرئيسية، بدون تاريخ نشر ، تاريخ الإطلاع 2022/03/21 ، على الساعة : 10:00 صباحا.

المبحث الثاني: مدخل عام للفساد الإداري

سوف نتناول في هذا المبحث ماهية الفساد الإداري، إذ سنتطرق لمفهومه وأنواعه ومظاهره ونتناول بعدها تشخيص الفساد الإداري، إذ سنسلط الضوء على ظاهرة تفشي الفساد وسنذكر بعدها آثاره المترتبة عليه.

المطلب الأول: ماهية الفساد الإداري

الفرع الأول: مفهوم الفساد الإداري

يصعب إيجاد مفهوم موحد للفساد الإداري، وهذه الصعوبة ترجع لأسباب عديدة من بينها تعقد ظاهرة الفساد، واختلاف مناهج دراستها وتعدد أشكال التعبير عنها وتنوع المشاركين في نقاشها وبحثها، لذلك أعطيت عدة تعاريف لهذه الظاهرة .

1- مفهوم الفساد الإداري عند المفكرين:

أعطى المفكرين عدة تعاريف لظاهرة الفساد الإداري، ومن ضمن هذه التعاريف التي أعطيت للفساد الإداري نذكر ما يلي : تعريف صمول هشغتون، حيث يعرفه بأنه:

" سلوك الموظف العام عندما ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف و غايات خاصة " .

- كما عرفه اديلهرتز وهو من أوائل الفقهاء الذين قدموا تعريف للفساد الإداري بأنه : "فعل غير قانوني أو صورة من الأفعال غير القانونية التي تم ارتكابها بأساليب غير مادية ومن خلال أساليب سرية تتسم بالخداع القانوني و الاجتماعي وذلك للحصول على أموال أو ممتلكات أو تحقيق مزايا شخصية"².

وقد عرف الفساد الإداري عند الفقهاء العرب بمعاني متقاربة نذكر منها:

- ما أورده الدكتور أحمد رشيد في كتابه الفساد الإداري "الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية"

¹الإدارة الإلكترونية ، (مفهومها، أهدافها، خصائصها ، آثارها) ، مرجع سابق.

² نقماري سفيان ، مداخلة بعنوان : "الإطار الفلسفي و التنظيمي للفساد الإداري و المالي" ، (ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري و المالي) ، الجزائر ، جامعة البليدة ، 6-7 ماي 2012 ، ص 04.

عندما قالب أن الفساد هو: "تصرف وسلوك وظيفي سيء فاسد خلاف الإصلاح، هدفه الانحراف والكسب الحرام والخروج عن النظام لمصلحة شخصية".¹

- كما نجد أن الدكتور صلاح الدين فهمي محمود قد توصل إلى أن الفساد الإداري هو: " كل تصرف غير قانوني مادي أو أخلاقي من جانب العاملين، يسود في بيئة بيروقراطية يهدف إلى تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، مما يؤدي إلى هدر في موارد الدولة الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس بالسلب على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي"²

- كما عرف الفساد الإداري بأنه: "استغلال الوظيفة العامة والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية أو جماعية بشكل مناف للشرع والأنظمة الرسمية، سواء كان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف بذاته أو نتيجة للضغوط التي يمارسها عليه الأفراد من خارج الجهاز الحكومي، سواء كان هذا السلوك تم بشكل فردي أو بشكل جماعي"³

ومن خلال التعاريف السابقة نشير إلى أن الفساد الإداري، يشترط أن يكون الفاعل فيه عاملا في الدولة.

2- التعريف الدولي للفساد الإداري:

في المجال القانوني ورغم الاستخدام الشائع لعبارة الفساد، نجد أن العديد من القوانين العقابية لا توظف هذا المصطلح كجريمة معاقب عليها، على الرغم من أنها تجرم الأفعال المشكلة للجرائم الموصوفة في وقتنا الحالي بجرائم الفساد ونلاحظ أنه بتأثير من الاتفاقيات الدولية والإقليمية انتقل مصطلح الفساد إلى القوانين العقابية الوطنية، وبناء على ذلك سوف نحاول البحث عن تعريف للفساد الإداري على مستوى الاتفاقيات الدولية: هناك العديد من الاتفاقيات و الصكوك الدولية المتعلقة بالفساد.

- أول اتفاقية في هذا المجال هي اتفاقية البلدان الأمريكية في 29 مارس 1996، ثم أعقبها العديد من الاتفاقيات نذكر منها ما يلي :

¹ أحمد رشيد ، الفساد الإداري ، الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية ، (القاهرة ، دار الشعب ، 1986) ، ص 05 .

² صلاح الدين فهمي محمود ، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، 1994 ، ص ص 40-41.

³ أمين سي فضيل ، رقابة القضاء على أعمال الإدارة في الجزائر ، (مذكرة الليسانس ، كلية العلوم القانونية و الإدارية ، جامعة معسكر 2001 - 2002) ، ص 10 .

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية¹، حيث نصت في المادة 08 على ضرورة تجريم للفساد والذي كان مقتصرًا على تجريم مختلف صور رشوة الموظفين العموميين والقائمين بالخدمة العمومية وفقا لما تقتضيه القوانين الداخلية للدول الأطراف في الاتفاقية ، ثم خصصت الأمم المتحدة بعد ذلك اتفاقية كاملة للفساد ، و هي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد(اتفاقية ميريدا).

ونجد أن هذه الاتفاقية (اتفاقية ميريدا)، لم تعط تعريفا واضحا للفساد، واكتفت بتجريم مجموعة من الأفعال التي بها يقوم الموظفون العموميون الفاسدون وهي:

- جرائم الرشوة.

- المتاجرة بالنقود.

- اختلاس الأموال العمومية.

- إساءة استعمال الموظف العمومي لوظائفه و مهام منصبه.

- الإثراء المعتمد غير المشروع للموظف العمومي.

- الرشوة في مجال القطاع الخاص.

- غسل العائدات الإجرامية².

كما اعتمدت اتفاقية مكافحة الفساد في تعريفها للفساد على مفهوم الموظف العام، حيث نصت المادة 02 منها على تعريف الموظف العمومي الوطني و كذا الأجنبي ، و كذا موظفو المؤسسات الدولية .

والتعريف الذي يمكننا أن نستخدمه من اتفاقية ميريدا "أن الفساد هو ارتكاب الموظف في قطاع عام أو خاص سواء كان وطنيا أو أجنبيا أو دوليا لإحدى الأفعال المنصوص عليها من المادة 08 من الاتفاقية"

- ويعرفه البنك الدولي: "بأنه سوء استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة".

- وتعرفه موسوعة العلوم الاجتماعية: "الفساد هو استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة".

¹اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة ، رقم 58-422 و التي دخلت حيز التنفيذ في 14 ديسمبر 2005 ، (وثيقة الأمم المتحدة ضد الفساد /58/422 AUN DOC / doc .

²المرجع نفسه.

- وتعرفه الموسوعة الحرة Wikipédia: "الفساد مفهوم عام يصف أي تنظيم أو نظام مستقل لا يتم أداء جزء من واجباته أو مهامه الشكل المعتاد أداؤه بصورة طبيعية أو أداؤه بصورة خاطئة تخالف الغرض الأساسي من تحديد النظام".¹

3- تعريف الفساد في القانون الجزائري

لقد صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد²، وكذا اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربتة³، المعتمدة في 12 جويلية 2003 بمابوتو، وهو الأمر الذي دفع بالمشروع الجزائري إلى استحداث قانون خاص بجرائم الفساد، أطلق عليه تسمية قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، الصادر في 20 فيفري 2006.⁴

ويجدر التنبيه، إلى أن القانون مستند في جوهره من أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و قد جاء تعريف الفساد في هذا القانون (06-01) على شاكلة ما جاء في اتفاقية ميريدا حيث اكتفت المادة 02 من هذا القانون في تعريفها للفساد بنصها في الفقرة " أ " على أن الفساد هو: "كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون"⁵، ثم اعتمدت في الفقرة "ب" و ما بعدها من ذات المادة على تعريف الموظف العام الوطني والأجنبي الدولي.

وبالرجوع إلى الباب الرابع من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، نجد أن المشروع الجزائري قد نص على تجريم مجموعة من الأفعال واعتبرها جرائم فساد وصلت إلى أكثر من 20 جريمة وهي:

- جريمة رشوة الموظفين العموميين .

- جريمة الإعفاء أو التخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم .

¹ إبراهيم توهامي / ليتيم ناجي ، مداخلة بعنوان قراءة تحليلية في مضامين و أبعاد الفساد الإداري في المؤسسات العمومية الجزائرية الجزائر ، جامعة سكيكدة ، يومي 06-07-2012 ، ص 04 .

² المرسوم الرئاسي رقم 04-128 ، المؤرخ في 10 أبريل 2006 الجريدة الرسمية ، العدد 26 ، 2004 .

³ المرسوم الرئاسي ، المرجع نفسه ، العدد نفسه .

⁴ القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 ، المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته ، الجريدة الرسمية رقم 14 ، المؤرخة في 08 مارس 2006 .

⁵ المادة 20 من قانون 06-01 ، المتضمن الوقاية من الفساد ومكافحته .

- جريمة استغلال النقود.
- جريمة إساءة استغلال الوظيفة .
- جريمة التلاعب في الصفقات العمومية .¹
- جريمة أخذ فوائد بصفة غير قانونية .
- جريمة عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالامتلاكات .
- جريمة الإثراء غير المشروع .
- جريمة تلقي الهدايا أو المزايا غير المستحقة .
- جريمة التمويل الخفي للأحزاب السياسية .
- جريمة الرشوة في القطاع الخاص .
- جريمة اختلاس الامتلاكات في القطاع الخاص .
- جريمة تبييض العائدات الإجرامية .
- جريمة إخفاء العائدات الإجرامية .
- جريمة إعاقة السير الحسن للعدالة .
- جريمة الاعتداء على الشهود و الخبراء و المبلغين و الضحايا.
- جريمة عدم الإبلاغ عن الجرائم.²

¹ خالف عقيلة ، الحماية الجنائية للوظيفة الإدارية من مخاطر الفساد ، مجلة الفكر البرلماني ، الجزائر ، مجلس الأمة ، العدد 13 ، جوان 2006 ، ص 67-68.

² المرجع نفسه، ص 67-68.

والملاحظة هنا أن المشرع الجزائري ومن خلال هاته الجرائم كلها، قد أحسن تفصيل اتفاقية ميريدا لمكافحة الفساد، ويكون بذلك قد كفل عدم التعارض بين القانون الدولي والقانون الداخلي كما ضمن عدم تغطية أي جرائم الفساد .

الفرع الثاني: أنواع الفساد الإداري

تعددت ظاهرة الفساد بمجموعة من السلوكيات التي يقوم فيها بعض من يتولون المناصب العاملة، بالرغم من التشابه أحيانا والتداخل بينهما ويمكن ذكرها فيما يلي:

1- **الفساد السياسي**: يتعلق بمجمل الانحرافات المالية وفما لفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل المؤسسات السياسية في الدولة وتمثيل مظاهر الفساد السياسي في فقدان الديمقراطية فقد إن المشاركة، السيطرة نظام حكم الدولة عمل الإقتصاد.¹

كما عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد السياسي بأنه إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسؤولية سياسية من أجل مكاسب خاص بهدف زيارة السلطة أو الثروة ولا يشترط تبادل المال فقد يتخذ شكل تبادل النقود أو منح تفصيل معين.²

2- **الفساد المالي**: هو عمل المخالفات المالية التي تحدث في العمل الإداري والمالي لدولة ومؤسساتها وتعف أجهزة الرقابة المالية المتخصصة بفحص ومراقبة حسابات وأموال الدولة ، ويمكن حصرها في الرشاوى والاختلاسات وبتبييض الأموال والتهرب الضريبي وإخلال الأموال العامة.³

3- **الفساد الوظيفي**: يتعلق بالانحرافات الإدارية والوظيفية وخاصة تلك التي تصدر من الموظف العام أثناء وظيفة والتي تظهر على شكل عدم احترام أوقات العمل في الحضور والانصراف أو عدم استقبال الجمهور المتعامل مع الإدارة البيروقراطية وقبول الرشوة وإفساد الأسرار الوظيفية ويطلق بأداء واجباتهم كليا أو جزئيا.⁴

¹ نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في الشركات، الورق للشر والتوزيع الرياض، 2004.

² نصيرة صمارة، التسبب البيروقراطي في الإدارات الحكومية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص القيادة والإدارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002، ص 22.

³ نجم عبود مرجع سابق.

⁴ نصيرة صمارة مرجع سابق.

⁵ قماري سفيان، مداخلة بعنوان : الاطار الفلسفي لفساد الإداري (ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد الإداري والمالي)الجزائر جامعة

كما أن بعض الخبراء قدموا مجموعة من أنواع مختلفة نذكرها في ما يلي:

أ- **الفساد التواطئي**: هو الذي يتضمن الفساد المخطط والمقصود من أجل الأخذ والعطاء كما في قيام الموظف الفساد بالتواطؤ مع الأخرى من داخل المؤسسة أو خارجها، وذلك تسهيل ارتكابها الممارسات غير مشروعة.

ب- **الفساد الابتزازي**: ويقوم الانتزاع الإجباري الرشاوى أو المزايا الأخرى من الآخرين الذي يتوقعون ضررا معين عند عدم الاستجابة .

ج- **الفساد التوقيعي**: وتتضمن المزايا أو الهدايا المقدمة لتوقع أعمال أو قرارات محابية من قبل الموظف الأطراف التي تقدم تلك المزايا.

الفرع الثالث: مظاهر الفساد الإداري

يأخذ الفساد الإداري أشكال متعددة ومختلفة ومن بين مظاهر الفساد الإداري ما يلي :

1- **التسيب الوظيفي**: يتمثل في مخالفة القوانين النظامية واللوائح، ومن أمثلة ذلك عدم الحضور للعمل في المواعيد الرسمية، وعدم التواجد في مكان العمل لفترات طويلة ودون مبرر مقبول، فضلا عن عدم استغلال وقت العمل الرسمي لأداء الوجبات والأعمال الرسمية وانشغال العاملين وانصرافهم للقيام بأعمال غير رسمية في أوقات الدوام الرسمي.¹

وهذا الأمور عادة ما تحدث في بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطيا.

2- **هدر الموارد الاقتصادية** : ويتمثل في الاستهانة بالملكية العامة وكل من شأنه أن يؤدي إلى استبعاد قدر كبير من موارد البلاد الاقتصادية بالذات - وهي بطبيعتها موارد ذات أهمية بالغة في عملية التنمية - كالاختلاس والتزوير وسرقة المال العام وسوء استغلال السلطة وما إلى ذلك فضلا عن انعدام الحس بالمسؤولية اتجاه المال العام.²

3- **المحسوبية**: يقصد المحسوبية تنفيذ أعمال لصالح بعض الأشخاص من على أساس القرابة أو المنطقة أو النسب، أو قيام مسؤول ما بتوظيف بعض الأشخاص في وظيفة عامة دون أن يكونوا مستحقين لها، وذلك على حساب الكفاءة والمساواة في الفرص، أو قيام بعض المسؤولين بتوزيع المساعدات العينية أو المبالغ

¹ صلاح الدين فهمي محمود الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994، ص41.

² نفس المرجع، ص42.

المالية من المال العام على فئات معينة ومناطق معينة أو مناطق جغرافية محددة أو بهدف تحقيق مكاسب سياسية.¹

4- **التزوير:** ويقصد به اصطناع الأوراق و المستندات وتقليد التوقيعات والأختام الرسمية أو الحكومية عن طريق الطباعة للشهادات والشبكات والأوراق التجارية بالأساليب التقليدية العادية أو اليدوية، وعادة ما يزور الموظف لمصلحة الخاصة أو مملحة الغير للحصول على ثمن أو مقابل عن عملية التزوير، فالتزوير بعد جريمة اقتصادية وإدارية تعتمد على تحريق الحقيقة بقصد غش الآخرين، وهذا من أجل الحصول على منفعة لشخصه أو غيره.²

5- **الاختلاس:** أيضا هو خيانة الموظف للأمانة التي في عهده ويختلف عن السرقة حيث هذه الأخيرة هي الاستحواذ.³

6- **الرشوة:** وهي عبارة عن اتفاق بين الموظف أو عضو الإدارة وبين صاحب الحاجة وهو الراشي على قيام الأول بالتدخل لإصدار قرار أو عمل إداري أو الامتناع عن القيام بعمل مقابل عطية يقدمها له هذا الأخير.⁴

وللرشوة في القوانين الوضعية معان فهي أغلبها تعد انجاز غير المشروع بأعمال الوظيفة وبعض القوانين العربية تعتبر الرشوة جريمتين منفصلتين أحدهما جريمة المرتشي والثانية جريمة الراشي والقصد من ذلك تبرئة الموظف إذا رقمي الرشوة مع تجريم الراشي حتى يعود للفعل مع عدم تحققه.⁵

7- **غسيل الأموال:** هي من أخطر الجرائم المتعلقة والناجمة عن الفساد الإداري، علما أنه هناك العديد من الاتفاقيات الكثيرة التي تنص على مكافحة هذه الجريمة.³

¹ عبد الحميد قصاب من، جرائم الفساد في النظام القانوني الجزائري مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، القسم العام فرع القانون الجنائي كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2013/2014، ص01.

² حنان سعي، مرجع سابق ص39.

³ الاختلاس: وهو سلوك محرم ومدان شرعا وقانون غالبا ما يكون موظفو الحسابات والمالية وأمناء الخزائن والدقون وأعاون الجباية وتحميل الرسوم والضرائب وغماء الجان الشراء ومسيرو المخازن وأعمال الصيانة طرف فيها.

⁴ فهدين محمد العاتم، مدى فعالية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية، الرياض ص10.

⁵ بلال أمين زين الدين، ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن مقارنة بالشرعية الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ممر، 2009، ص102.

المطلب الثاني: تشخيص الفساد الإداري

يظهر الفساد الإداري نتيجة سوء استغلال الموظف العالم لمرتكبه وقيامه بأفعال غير مشروعة، وتكمن عوامل انتشاره في المجتمع إلى عدة أسباب وعوامل، والتي يترتب عنها جملة من الآثار والنتائج السلبية في كافة المجالات المختلفة وهذا ما نحن يصدد التطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أسباب تفشي الفساد الإداري

للفساد الإداري أسباب متعددة ومختلفة والتي ذكرها كالتالي:

1- الأسباب الاقتصادية: تتمثل الأسباب الاقتصادية للفساد في الدوافع المادية والمالية الذي تدفع من يقوم بارتكاب جريمة الفساد دو هي:

انخفاض مستوى دخل مرتكب جريمة الفساد بالمقارنة بالمستوى التضخم أو الأسعار المحلية الأمر الذي يجعل الدخل الحقيقي له غاية في التدني لدرجة يعجز معها عن أشباع احتياجاته المعيشية الضرورية فليجأ إلى الرشوة، الاختلاس أو الاتجار في المخدرات أو تهريب السلع أو الغش التجاري ، أو النصب والاختلاس للحصول على المال بطريقة غير مشروعة من مختلف الوسائل المتاحة للجريمة .

كما تقد البطالة والفقر من أهم العوامل الاقتصادية التي تدفع إلى الجنوح إلى الجريمة وإتيان أفعال الفساد ارتفاع درجة مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي باعتبار أنه كلما ارتفعت درجة السيطرة الميل إلى الفساد في ظل ما ينطوي عليه القطاع العام من البيروقراطية.¹

1- الأسباب الاجتماعية: حيث تؤدي القيم الثقافية السائدة في المجتمعات دورا بارزا في ترسيخ ظاهرة الفساد وذلك يقدم الاهتمام بالقيم والأخلاق الدينية في النفوس، فإن الأسباب والأخلاقيات وراء الفساد الإداري يتمثل وجود، ثنائية من القيم، هي القيم الاجتماعية التي تشمل رغبات الجماعات والعادات والتقاليد والقيم التنظيمية الرسمية التي تشمل رغبات وتوقعات المؤسسات حول أداء وسلوك الوطنيين

¹ عبد الله غالم: تفعيل دور الحكومة للحد من الفساد المالي والإداري في الوطن العربي مع الإشارة إلى تجارب دولية، حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص04

وتعارض الموجود بين هذه القيم الذي يؤثر في سلوك الفرد وأدائه في النهاية التي تغلب القيم الاجتماعية (القيم غير الرسمية).¹

2- الأسباب السياسية: إن محدودية قنوات التأثير غير الرسمية على قرارات إدارية إضافة إلى ضعف العلاقة ما بين الإدارة والجمهور.²

وضعت الإدارة لدى القيادة السياسية المكافحة الفساد، وذلك بعدم اتخاذ أي إجراءات وقائية أو عقابية جادة وصارمة بعض عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد، وضعف أيضا أجهزتها الرقابية في الدولة وعدم استقلاليتها، كل هذه الحالات من شأنها أن تؤدي إلى بروز الفساد الإدارية.³

4. الأسباب الإدارية: أما من الناحية الإدارية فتعتبر هي الأخرى من العوامل التي ساعدت على انتشار الفساد الإداري وذلك من خلال ما يلي :

- سوء التنظيم الإداري وتضارب الاختصاصات مما يجعل إنجاز المهام والمعاملات الإدارية متعبة ، ويفتح الطريق بظهور بعض الموظفين الفاسدين ويعد من الأسباب المؤدية إلى الانحراف الإداري .

- الميل نحو المركزية وعدم التفويض في منع القرارات هو أحد الأسباب المباشرة للفساد الإداري وذلك يقوم السماح للموظفين بالمشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الإدارية ورسم سياسة المؤسسة الحكومية.

- تعقيد الإجراءات الإدارية والتأخير في قضاء المعاملات الإدارية .

- ضعف الرقابة والمساءلة الإدارية وتعدد الأجهزة القائمة بها والأساليب التقليدية المستخدمة في الأجهزة الرقابية.⁴

¹ بدر محمد السيد القزاز، الإدارة الالكترونية و دورها في مكافحة الفساد الإداري، الطبعة الأولى، دار الفكر ،الجامعي الإسكندرية، 2015،ص94

² جريوة سارة، بوفليح نيل ،دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، مجلة الاقتصاد والمالية،م4،العدد الثاني حسبية بن بوعلی الشلف،الجزائر،2018،ص122

³ محمد أحمد عبد السلام ،إبراهيم السيد الفساد السياسي دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية،2016،ص92

⁴ حاجة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. علوم في الحقوق ، تخصص قانون عام ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012 / 2013 ص72- 74

5. الأسباب القانونية: يرجع الفساد الإداري أحيانا إلى أسباب قانونية يمكن أن تساهم إلى حد كبير في انتشاره إذا كنت البيئة القانونية تتميز بعدم النزاهة وعدم الاستقلالية وتجسد في:

- غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في القطاع العام.
- عدم وضوح القوانين أو تضاربها وتداخلها في بعض الأحيان الأمر الذي يعطي الموظف فرمة للتهرب من تنفيذ القانون والالتفاف عليه، أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي يمكن أن تتعارض مع مصالح المواطنين.
- تمسك السلطة القضائية ومؤسساتها بالإجراءات الروتينية المعقدة واعتمادها للأساليب البدائية في التحقيق والتحري وإثبات التهم وعدم مواكبتها للمستجدات الحديثة.¹
- قيام بعض المحامين بتولي الدفاع عن قضايا الفساد و الرشوة بمبالغ كبيرة متعهدين سلفا ببراءة المتهمين فيها ، ويتم ذلك بالتواطؤ مع بعض القضاة الذين يمارسون سلطتهم من خلال الأحكام التي يصدرها.²

الفرع الثاني: الآثار الناجمة عن الفساد الإداري

يترتب عن الفساد الإداري آثار ثماره في عدة ميادين ، من بينها:

أولاً: الآثار الاقتصادية:

يؤدي الفساد الإداري إلى آثار اقتصادية وتشمل:

- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية، فالفساد يتعارض من مع وجود بيئة تنافسية حرة والتي شكل نشرها أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية أو الخارجية على حد سواء، مما يؤدي إلى معف في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر.
- تبذير واستنزاف المال العام على طريق سوء التسيير الذي يؤدي إلى تراجع الإنتاج .
- هدر الموارد بسبب تدخل المصالح الشخصية بالمشاريع الذي يؤدي إلى تراجع الإنتاج .
- هدر الموارد بسبب تدخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة ، والتكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة .
- زيادة حالات الفقر وعدم العدالة في بتوزيع الدخل وبالتالي تراجع مستويات المعيشة وزيادة كلفة الحكومية.¹

¹ نفس المرجع، ص78.

² حاجة عبد العالي، مرجع سابق، ص79.

ثانياً: الآثار الاجتماعية:

وتشمل ما يلي:

- بروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهايار القيم وعدم تكافؤ الفرص.
- عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي و الرقابي وتراجع الإلتزام بالحق العام.²
- التخلي عن المبادئ والقيام بالأخلاقية من أجل تحقيق غايات وأغراض شخصية بعض النظر عن الممارسات الخير مشروعة لذلك.

ثالثاً: الآثار الإدارية:

- من بين آثار الفساد الإداري هو انتشار القيام السلبية داخل الجهاز الإداري، وتدني في المقابل أخلاقيات الوظيفي العامة، الأمر الذي يؤثر مباشرة في كفاءة أداء الجهاز الإداري وفعاليتته ويمكن حمر بعض الآثار السلبية فيما يلي:³
- تدني وتراجع الكفاءة الإدارية في الأجهزة الحكومية نظر العدم مراعاة الموضوعية عند التعيين أو الترقية على أساس أن التعيين يعتمد على القرابة والمحاباة والمحسوبية وعدم ومنع الرجل المناسب في المكان المناسب .
 - تدني مستوي ولاء وإخلاص الموظفين العموميين للجهاز الحكومي، مما أدى إلى تدني نوعية وجودة الخدمة المقدمة من طرف الجهاز المستفيدين منه .
 - إفساد العلاقة بين الرئيس والمرؤوس، مما يؤدي إلى الجمود وعدم المرونة في اتخاذ القرار مما يؤدي إلى تعطيل مصالح المواطنين .

¹ ابتهاج محمد رضا داوود، الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد ، مجلة الدراسات الدولية عدد 48، جامعة بغداد ، العراق، 2011، ص73-75

² عصام عبد الفتاح مطر ، الفساد الإداري ، ماهيته ، أسبابه، مظاهره ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2011، ص393.

³ حنان سعي، دور المدارة الإلكترونية في التقليل الفساد الإداري دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية بأم البواقي ،مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016، ص47.

- إخفاق السلطة الرسمية وذلك يخلف مستوى آخر موازي لها، مما يؤدي إلى عدم فعالية بعض القرارات التي تتخذها السلطة الرسمية .
- تعطيل مصالح المواطنين، والذي يكون أحيانا عمدا من طرف الموظفين.¹

¹ عاقللي فضيلة ، محاضرات في مقياس مكافحة الفساد ، ألقين على طلبة السنة الأولى . ماستر، تخصص تسيير الميزانية والتسيير العمومي، كلية العلوم ، الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر،باتنة،2016/ 2017،ص08

الفصل الثاني:

طرق مكافحة الفساد الإداري عن طريق

الإدارة الإلكترونية

تمهيد :

الإدارة الإلكترونية دورا كبير في حل العديد من المشاكل الإدارية الإلكترونية التقليدية، وذلك بفضل ما توفره من مزايا عديدة أمام الجهاز الإداري خاصة المنظمات العامة، وكذلك تقديم الحلول لتعقيدات والمشاكل البيروقراطية التي تعترض الإدارة العمومية في شكلها التقليدي لكلاسيكي والفساد في مختلف الإدارات حول العالم وذلك عبر تطوير نظام العمليات الإدارية التقليدية وتحويلها إلى عمليات إلكترونية ترتقي بالإدارة التقليدية إلى إدارة ذات كفاءة وفعالية أكثر وبذلك سنتطرق في هذا الفصل تمهيد لدارسنا في المبحث الأول نتناول العمليات الإدارية الإلكترونية بينما في المبحث الثاني إلى أساليب الإدارة في مكافحة الفساد الإداري.

المبحث الأول: العمليات الإدارية الإدارة الإلكترونية

إن الإدارة الإلكترونية باعتبارها تمطا حديثا للإدارة تعند مفهوم الاستعانة بالتقنيات الحديثة إلى مفهوم تكامل مجموعة من العناصر التي تتفاعل فيما بينها لتحقيق الكفاءة والفعالية، والإدارة الإلكترونية تؤدي من الوظائف والعمليات الإدارية والأساسية والتي تمثل مرتكزا هاما في الإصلاح الإداري وتشمل هذه العمليات الإدارية التخطيط والتنظيم الإلكتروني (المطلب الأول) والقيادة والرقابة (المطلب الثاني)

المطلب الأول: التخطيط والتنظيم الإلكتروني

إن التحويل من الإدارة التقليدية إلى العمل وفق الإدارة الإلكترونية يتطلب من هذه الأخيرة وفق ما يخدم ذلك.¹

ويعتبر التخطيط والتنظيم الإلكتروني من المقومان الأساسية للعمل الإداري وهما مفصولان متصلان ببعضها لأن التخطيط الإداري يحتاج إلى عملية التنظيم، ونظر الأهمية كل من التخطيط الإلكتروني والتنظيم من المقومان الأساسية للعمل الإداري وهما مفهومان متصلان ببعضهما البعض.

لذلك سنتطرق في هذا المطلب تعريف التخطيط الإلكتروني وأهمية في الفرع الأول ثم تعريف التنظيم الإلكتروني ودوره في الفرع الثاني .

الفرع الأول: التخطيط الإلكتروني: سنتطرق له كالتالي:

أولاً: تعريف التخطيط الإلكتروني

يعرف التخطيط بأنه عملية تحديد أهداف المنظمة وإستراتيجيتها والطرق والعمليات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف² لهذا فالتخطيط بعد وسيلة هامة لتحديد وتوزيع الموارد التنظيمية سواء المادية والبشرية والتكنولوجية وهو نظرة مستقبلية لكل التطورات والمتغيرات التي قد تجد داخل أو خارج المنظمة .

أما بالنسبة لتخطيط الإلكتروني فهو يعني تحديد ما يراد عمله أنيا ومستقبلا باعتماد تدفق معلوماتي هائل من داخل المؤسسة ومن خارجها، ويتعاون مشترك بين القمة والقاعدة بالإفادة من الشبكة الإلكترونية، لمواجهة

¹ عادل حرحوش المفرجي وآخرون الإدارة الإلكترونية (مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية)، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارة، القاهرة 2007، ص97.

² صلاح عبد القادر النعيمي، الإدارة، دار اليازوري العملية لنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص73

متطلبات الأسواق المتغيرة وحاجات الزبائن وتفضيلا تهم المحتملة، وفقا لخطط طويلة لأمد ذات مرونة عالية وتجزئة واضحة لخطط أنية وقصيرة الأمد.¹

ثانيا: أهمية التخطيط الإلكتروني:

يتميز التخطيط الإلكتروني بعده مزايا تذكرها كآلي:

- يستقل علمية التخطيط من ممارسة احتكارية المستويات العليا إلى ممارسة المستويات التنفيذية، وبما يساهم وتنمية قدراتهم من جهة وتوسيع قاعدة المشاركة الجماعية من جهة أخرى.
- يجعل محور التخطيط ليس بيئة المنظمة الداخلية بحسب بل السوق وحاجات العملاء المحتملة، وعلى أساس ستكون المنظمة ملتزمة بتكيف بيئتها الداخلية مع متطلبات السوق وحاجات العملاء ، وهذا هو أحد مؤشرات البقاء.
- يفرض على المنظمات تحقيق سرعة الاستجابة لمتطلبات العملاء كأسبقية تنافسية، ويقدم على أساسها العميل في ضل موقعة الإلكترونية سيوصل احتياجاته نورا للمؤسسة، وعلى المؤسسة أن تستجيب فور ألتلبيتها.²

الفرع الثاني: التنظيم الإلكتروني

سنتناوله على النحو الآتي:

أولاً: تعريف التنظيم الإلكتروني:

إن التنظيم الإلكتروني هو الإطار الواسع لتوزيع السلطة والمهام والعلاقات الشبكية الأفقية التي تحقيق التنسيق الآتي وفي كل مكان من أجل إنجاز الأهداف المشتركة لأطراف التنظيم.³

والتنظيم الإلكتروني لمنظمات المعاصرة يعتمد على إجراء تغييرات في مستويات وشكل الهياكل التنظيمية كما يتطلب أيضا إحداث تغييرات في الهياكل التنظيمية نفسها ، ومواجهة كل التنظيمات الإدارية التقليدية والقضاء عليها .

¹ عادل حرحوش المبرجي وآخرون، سابق، ص97.

² نجم عبود نجم ، المرجع السابق ، ص250.

³ إيمان صالح عبد الفتاح ، التخطيط الإستراتيجي في المنظمات الرقمية ، إبيس كوم لنشر والتوزيع، مصر 2007، ص163

ثانياً: دور الإدارة الإلكترونية في عملية التنظيم

- إن التنظيم الإلكتروني مدن يسمح بالاتصال والتعاون بين مختلف الأفراد.¹
- التشبيك الواسع بين جميع العاملين عن طريق الشبكة الداخلية الإنترنت ، وهذا ما يحقق اتصالات قائمة في الوقت الحقيقي وفي كل مكان في المنظمة، ولاشك أن هذه الاتصالات على الإنترنت سيؤدي إلى تجاوز هرمية الاتصالات الموجودة في أشكال التنظيم التقليدي.
- الاعتماد على شبكة الأعمال أعطي توزيع أكبر المعلومات التي لم تصح حكرها على مستويات الإدارة العليا.
- تحقيق تغييرات مهمة في قوة العمل مما ينعكس بشكل كبير على المنظمة وهذه التغييرات نجدها على الأقل في جانبينا هما.
- استخدام عمال ذوي تخصصات ومهارات عالية، من عمال المعرفة ،الذي لا يمكن التعامل معهم أو استغلال قدراتهم من خلال الأنماط التقليدية .
- استخدام العاملين عن بعد على أساسا الحاسوب.
- تحول الزبائن من ملتقين سلبيين إلى مشاركة فعالين وذلك من خلال مشاركتهم في تصميم المنتجات التي يطلبونها واختيار الخصائص وتوليئها التي يحددونها عبر الحاسوب فتقوم المؤسسة بإنتاجها.²

المطلب الثاني: القيادة والرقبة الإلكترونية:

- إن انتقال الإدارة من النمط التقليدي إلى النمط الإلكتروني، أدى إلى انتقال عملياتها وذلك سعياً منها لمكافحة الفساد الإداري والعمل على القضاء على التجاوزات التي تحدث على مستوى الإدارة .
- حيث أصبحت عملياتها الإدارية مختلفة عالية في ظل التسيير التقليدي للمؤسسة، هذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب، حيث سنتناول عملية القيادة الإلكترونية وأنماطها في الفرع الأول، ثم الرقابة الإلكترونية ومزاياها ودورها في العمل على مكافحة الفساد الإداري في الفرع الثاني .

الفرع الأول: القيادة الإلكترونية:

¹ غنيم أحمد محمد ، الإدارة الإلكترونية، الأفق الخاصة وتطلعات المستقبل ،المكتبة العصرية، ت=المنصورة،2004، ص60 .

² غنيم أحمد محمد ، المرجع نفسه، ص61 .

سنتطرق إليها كما يلي :

أولاً: القيادة الإلكترونية

تعريف القيادة بالمفهوم التقليدي

على أنها: «عملية التأثير على الآخرين وتوجيه جهودهم نحو تحقيق غايات وأهداف المنظمة.¹

أما القيادة الإلكترونية فهي تعتمد على القائد الإلكتروني ذو الخصائص الأكثر ملائمة، والمنسجم مع بيئة الأعمال الإلكترونية المتممة بالسرعة التغيير، وبصفة عامة، فإنه يجب أن تتوفر في القيادة الإلكترونية على المعارف والمهارات التقنية مثل: تقنية المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الاتصال الإلكترونية والبرمجيات الخاصة بها والتعامل الجيد معها.²

ثانياً: أنماط القيادة الإلكترونية:

تنقسم القيادة الإلكترونية إلى ثلاث أنماط:

1- القيادة التكنولوجية للأجهزة:

- تستند في إدارة أعمالها وعلاقتها في استخدام تكنولوجيا الانترنت، وتتميز بزيادة المعلومات وتحسين جودتها وسرعة الحصول عليها ، وتتصف هذه القيادة بما يلي :
- هي قيادة الإحساس بالتكنولوجيا ،فالتغير التكنولوجي التسارع يجعل القائد الإلكتروني أكثر دقة على تحسس أبعاد التطور التقني في الأجهزة والبرمجيات والشبكات والتطبيقات .
 - أنها قيادة الإحساس بالوقت على الانترنت ،وذلك يجعل القائد الإلكتروني سريع الاستجابة والقدرة على تصريف الأعمال واتخاذ القرارات .

¹ عبد الحميد رجب دور القيادة في اتخاذ القرارات خلال الأزمات، مطبعة الأيمان، القاهرة ، مصر 2000،ص4.

² محمد الأمين بصارية، الإدارة الإلكترونية وأعمالها القانونية، مذكرة مكملة من مقتضيات نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013، ص27

- أنها قيادة الإحساس بالطوارئ وب نماذج الأعمال الجديدة ، وبالتالي فالقائد الإلكتروني عليه أن يؤدي أدورا مصيرية في الريادة ومعالجة الإضرابات.¹

1- القيادة البشرية البرمجيات:

تتسم القيادة الإلكترونية القائمة على البعد البشري بأن القائد فيها :

- قائد لزبائن المؤسسة ، فالزبون اليوم في ظل استخدامات التقنيات المختلفة يسعى إلى البحث عن الجودة الأفضل والسعر الأقل والمعلومات الأكثر وغيرها، لهذا فإن القائد الإلكتروني لن يكون، قائد الزبائن المؤسسة بالأساليب القائمة على السعر فقط أول الجودة فقط أول الاستجابة الأسرع فقط، بل يكل هذه المتغيرات مجتمعة.²
- قائد لعمال ومهنيي المعرفة، لأن التعامل مع الإنترنت جعلها في حاجة إلى عاملين مبتكرين ذوي تخصصات مختلفة متنوعة، ومؤهلات ومهارات عالية، يتعاملون عن بعد وتربطهم عن بعد وتربطهم القيادة، وعلى القائد الاحتفاظ بهؤلاء العاملين وكسب ثقتهم، فالإدارة الإلكترونية قائمة بشكل كبير على المعرفة، الخبرة والقيادة الذاتية لأفرادها.³

3 - القيادة الذاتية:

- حيث يتصف القائد بصفات شخصية ضمن إدارة الأعمال عبر الانترنت وهو ما يجعل قيادة الذات تتصف بالقدرة على تحفيز النفس، والولاء للشركة والرغبة في العمل مما يكون لديه المهارة والمرونة في التكيف ، من خلال التأثر بالبيئة الإلكترونية وتكوين الذات واكتساب تطوير إداري محترق، نظر للتطورات الحاملة في المجتمع المعلوماتي.⁴

¹ عادل حردوش المفرجي وآخرون، الإدارة الإلكترونية (مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاھرو، 2007،ص107-108.

² المرجع نفسه، ص 109.

³ المرجع نفسه وآخرون، ص 111.

⁴ محمد الأمين بصارية، مرجع سابق، ص28

الفرع الثاني: الرقابة الإلكترونية:

إن كل دور العالم تعاني من ظاهر الفساد الإداري ولكن تختلف نسبة الفساد من دولة إلى أخرى حيث تعتمد نسبة التفاوت على إجراءات الحكومات في الوسائل التي تعتمد عليها في مكافحة الفساد الإداري .
ومن الوسائل التي تساعد على الحد من الفساد الإداري ومكافحة هي الأجهزة الرقابية ، وذلك بالانتقال من أنظمة الرقابة التقليدية إلى الرقابة الإلكترونية .

أولاً: تعريف الرقابة الإلكترونية:

- تعرف بأنها عملية تهدف إلى متابعة وملاحظة الأنشطة والمعلومات وأداء العاملين في المنظمة، بهدف كشف الخروقات من خلال استخدام الحاسوب والوسائل التكنولوجية الحديثة لتحقيق الأهداف المنشودة لإيجاد نظام ذي ميزة تنافسية عليّة.¹
- كما عرفت الرقابة الإلكترونية على أنها عملية قياس وتصحيح أداء الأنشطة المسندة للمرؤوسين بغية التأكد من أهداف المؤسسة والخطط التي مصصن الوصول إليها قد تحققت فعلاً.²
- وبهذا يمكن القول بأن الرقابة الإلكترونية : هي عملية تعتمد على تكنولوجيا الإدارة الإلكترونية ، ويتم من خلالها المقارنة الآتية والفورية بين المعايير الموضوعية والأداء الفعلي والكشف عن الانحرافات وأسبابها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.³

*تقييم الرقابة الإلكترونية :

- من خلال هذه التعريفات نستخلص أهم مزايا الرقابة الإلكترونية لذكر منها:
- تساعد الوقاية الإلكترونية إلى معرفة ما هو موجود داخل المؤسسة عند الجميع .
 - الرقابة المستمرة بدلا من الرقابة الدورية، والتي ينتج عنها تدفق مستمر للمعلومات في جميع الأوقات دون انقطاع.
 - تحقيق الرقابة بالوقت الحقيقي بدلا من الرقابة القائمة على الماضي.

¹ عبد الباسط بن عبيد، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل الشهادة الدكتوراه تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيصر بسكرة، الجزائر، 2019، ص70.

² موسى عبد الناصر، محمد قريشي، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، مجلة الباحث، العدد التاسع ، جامعة بسكرة الجزائر، 2011، ص93.

³ سناء رحمانى، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين تسيير المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة بذور برج بوغريج أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الموضوع كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص146.

ثانيا: دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري:

إن الرقابة الإلكترونية تعتبر أكثر قدرة على معرفة المتغيرات العاملة بالتنفيذ أولاً بأول، من خلال رصدها الانحرافات خلال التنفيذ، وإطلاع الإدارة عليها، ما يمكنها من التعرف على مواطن الخلل قبل وخلال التنفيذ، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيحها وذلك لما تتوفر عليه الرقابة الإلكترونية من خصائص تساهم في محاربة الفساد الإداري وهي كالتالي:

- توفر الرقابة الإلكترونية استخدمًا فعالاً لأنظمة المعلومات وتوفير قاعدة معلومات عن أداء وأنشطة الجهات التنفيذية، لتكون جاهزة عند حاجة الإدارة للجهات العليا لاتخاذ قرار معين .
- الرقابة الإلكترونية تفعل موضوع الشفافية، للجهات التنفيذية مؤدي إلى وضوح نشاطات تلك الجهات الرقابية.
- تعد الرقابة التي أفرزتها التطورات التكنولوجية الحديثة، في كشف الإساءة الوظيفية، وتسريب البيانات.
- تستطيع الرقابة الإلكترونية الحد من المفاجآت وتحديد الانحرافات بوقت حدوثها وإعطاء التنبيه بشكل الكتروني من خلال البرامج الرقابية المستخدمة دون الحاجة لتدخل بشري.
- إن استخدام الأنظمة الإلكترونية سيفعل موضوع الشفافية للأجهزة التنفيذية وستكون نشاطاتها واضحة للأجهزة الرقابية بالتالي ستعمل على تحديد بؤر الفساد الإداري، وإلى زيادة أنظمة دعم القرار وتسهيل عمل الأجهزة الرقابية و ستؤدي القضاء على مكامن الفساد الإداري، كما تسهل الرقابة الإلكترونية في تسهيل¹
- الربط المستويات التنظيمية وتوفير قنوات اتصال فاعلة وسريعة حيث يعمل التنبيه الإلكتروني على وجود انحرافات ما يؤدي إلى المعالجة الفورية وتوفير الكثير من الوقت والتكلفة، نظر التوفر المعلومات من خلال قواعد معلومات تتميز بسهولة الوصول والتي تعمل على إزالة الغموض عن الكثير من القضايا وتمكن من الرقابة بكفاءة فعالية ما يحد من انتشار الفساد الإداري بنسب معتبرة.²

¹ عماد على سلامة الكساسبية، أثر الرقابة الإلكترونية في جودة الخدمات الداخلية المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الأعمال الإلكترونية، تخصص أعمال الإلكترونية ، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن ، 2011، ص25 .

² عماد على سلامة الكساسبية ، المرجع نفسه، ص 25.

المبحث الثاني: أساليب الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

إن تجسيد الإدارة الإلكترونية في المؤسسات العمومية يساهم في عملية مكافحة الفساد وذلك من خلال كشف التجاوزات وإبراز الخلل ومواجهة الانحرافات والتعقيدات الإدارية .

ولعل دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري يتجلى من خلال تطوير العمليات الإدارية وتحديثها ، ثم العمل على تقوية وتعزيز مبادئ الحكم الراشد وهي الشفافية والمحاسبة والمساءلة وبالتالي تحقيق إدارة ذات كفاءة والتقليل من المظاهر السلبية للفساد الإداري.

إضافة إلى التوقيع الإلكتروني كآلية حديثة لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري .

وستتطرق في هذا المبحث إلى الآليات التي اعتمدها الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري، حيث ستتطرق في المطلب الأول إلى الشفافية والمساءلة، ثم إلى التوقيع الإلكتروني في المطلب الثاني.

المطلب الأول: آليات الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

إن الإدارة الإلكترونية لم تأتي بآليات جديدة لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري، بل عملت على تعزيز وتفعيل دور الشفافية و المساءلة، واتخذتها إستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد.

الفرع الأول: الشفافية

تعد الشفافية من أبرز دعائم الحكم الراشد، حيث عملت الإدارة الإلكترونية بتعزيزها حيث أنه عند غياب عنصر الشفافية في الإجراءات وعدم الالتزام بها يؤدي إلى غياب المصداقية.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفرع التطرق إلى التعريف بالشفافية و أهميتها ثم مظاهر تكريس الإدارة الإلكترونية لها.

أولاً: تعريف الشفافية

للشفافية تعريفات عديدة لذا يمكن تعريف الشفافية بأنها حرية تدفق المعلومات معرفة بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية المناسبة

واكتشاف الأخطاء والهيئات الشفافية لها إجراءات واضحة لمناعة القرار وقنوات مفتوحة للاتصال بين المسؤولين وأصحاب الشأن توفر قدرا واسعا من المعلومات.¹

كما يمثل عنصر الشفافية الركن الرئيسي في بناء الثقة داخل الإدارة العامة، بتوسيع دائرة احترام القوانين، فالشفافية تضي مزيدا من الوضوح في أداء المهام، وتتشكل الشفافية نتيجة لعقلنة الذهنيات وصحة المعاملات الإدارية ووضوح القرارات وفحص الأعمال، وقابلية الإطلاع على ما تم انجازه من أدوار.²

كما أن دعم الشفافية بداخل الإدارة يعمل على بث الطمأنينة و الأمان والثقة في نفوس المواطنين، مما يؤدي بالإدارة العامة أن تعمل بوضوح تام بعيدا عن الشكوك، فالإدارة الإلكترونية تدعم الشفافية وتقلل من الرشوة.³

نستنتج مما سبق أن للشفافية تعاريف كثيرة، إلا أن جميع التعاريف تدعو إلى جوهر واحد يرتبط بعمليات أربعة وهي: المصادقية، الإفصاح، الوضوح، المشاركة.⁴

ثانياً: أهمية الشفافية

تظهر أهمية الشفافية من خلال مساهمتها فيما يلي:

- تحقيق المصلحة العامة.
- توفير النجاح و الاستمرارية لأية منظمة تريد مكافحة الفساد بكل أشكاله.
- المساعدة في اتخاذ قرارات إدارية صحيحة.
- إزالة العوائق البيروقراطية والروتينية وذلك بتحقيق الديمقراطية وضمان نجاحها والوصول إلى ما يعرف بالنظام المفتوح.
- ارتفاع مستوى الثقة بين جميع الأطراف.
- أداة هامة للحد من الفساد و تقليل الغموض.
- تلبية حقوق المواطنين في المعرفة من خلال مشاركتهم في المعلومات.⁵

¹ سايح بوزيد، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012، ص 58.

² عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية، الجزائر، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2016، ص 58.

³ فتيحة حيمر، الشفافية كآلية للحد من الفساد، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 24، جامعة سطيف، 2017، ص 25.

⁴ أحمد فتحي أبو كريم، الشفافية والقيادة في الإدارة، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 65.

⁵ سعيد علب الراشدي، الإدارة بالشفافية، دار الكنوز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 16.

ويتضح لنا من خلال ما سبق ذكره أن للشفافية أهمية كبيرة كآلية لمكافحة الفساد الإداري، سواء على الصعيد العالمي أو الوطني.

حيث أنه كلما زادت الشفافية قل الفساد الإداري وكلما قلت الشفافية زاد الفساد.

ثالثاً: مظاهر تكريس الشفافية للإدارة الإلكترونية

يظهر تكريس الشفافية الإدارية الإلكترونية من خلال تطبيقها على المستويات في العملية القضائية والعمليات المالية للدولة.

1 * الشفافية في العمليات القضائية:

إن التجاوزات والأفعال المنحرفة التي تجلت في إعداد من المرافق القضائية و التي أساءت إلى سمعة الجهاز القضائي تطلبت بالضرورة المعالجة الفورية لها وهي:¹

إختلالات على مستوى المهام: ونقصد به ذلك التماطل و التقاعس و اللامبالاة وغيرها.

إختلالات على مستوى التدبير الإداري: وهي الاختلاس واستغلال النفوذ وتحصيل المنافع الغير مشروعة والتبذير.

إختلالات تجاه الوافدين على مرافق العدالة: حيث تبرز سلوكيات الارتشاء والمحسوبية والتعسف في استعمال السلطة والنصب والاحتيال.

وفي هذا الصدد فإن تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى مرفق القضاء، سيساهم بشكل كبير في القضاء على الفساد واستخدام مرفق القضاء لتكنولوجيا المعلومات والاتصال سيقدم خدمة للمتقاضين والمتعاملين مع المرفق فهي تساهم في تطوير تطبيقات العمل ودعم الشفافية مع تقليل التكلفة وتعزيز الحريات والعدالة لكل المواطنين.²

2 * الشفافية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية:

يعتمد نظام الإدارة الإلكترونية على معلومات مرنة تساهم بدرجة كبيرة في تسهيل عملية اتخاذ القرارات بسرعة كبيرة وبدقة عالية، فعملية اتخاذ القرارات تمثل جانبا حيويا في تكوين المنظمة لأهميته في تطويرها واستمرار

¹ فريد ابرادشة، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد و التعددية الحزبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014، ص 97.

² حسام نبيل، متطلبات التحول للقاضي الإلكتروني، جريدة معالم رقمي، الأحد 27 يوليو 2016، متاح على موقع alamraking.com

نجاحها وتطوير دافعية الأفراد لممارسة للسلوك الإبداعي و تواصل المنظمة المنظمة مع تطورات مستجدة علما أن عملية اتخاذ القرار في ظل الإدارة الإلكترونية يقوم على أساس المشاركة بين المنطوين تحت لواء المنظمة¹ بعيدا عن نمط اتخاذ القرار التسلطي أو المركزي السائد في الإدارة التقليدية ما يساهم في خلق العديد من البدائل المتاحة وحساب تكلفة كل منها وعائدها واختيار المناسب لها وبسرعة، مما يساهم في وضع الحلول الناجعة للمشكلات التي تواجه المنظمة.²

ومما يجب الإشارة إليه أن هناك عناصر في القرار الإداري من غير المتصور تأثرها باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، وهي المحل والسبب والغاية، ولكن التأثير من المتصور أن يصيب عناصر أخرى وهي الشكل والاختصاص.³

2 * الشفافية في العمليات المالية

وتظهر الشفافية في العمليات المالية من خلال إتاحة معلومات الميزانية والتقارير المالية على شبكة الانترنت فعلى الرغم من أن الوصول إلى الانترنت لا يزال محدودا في المناطق النائية في العديد من البلديات في الجزائر، وحتى إن توفرت فهي تتميز بتعطيل الخوادم أي السيرفرات بين الحين والآخر قد تكون سرعة الانترنت بطيئة وقد يكون التصفح مرهقا، لكن المهم هو أن هذه المواقع تعمل، لأن نشر وثيقة الميزانية والحساب الإداري ومختلف التقارير المالية على الانترنت هو إلى حد بعيد الطريقة الأسهل والأكثر فعالية من حيث التكلفة لبدء توفيرها للمواطنين، وتستخدم المواقع الإلكترونية بالفعل لنشر معلومات الميزانية للمواطنين في العديد من البلديات حول العالم.⁴

هذا الحق يعزز من مصداقية الأخبار ودقتها وهو بحسب الخبراء سيساهم في رفع مستوى الشفافية في الإدارة مما يشكل بداية فعلية لمكافحة الفساد في الإدارات العامة، ويقصد بهذه المعلومات الميزانية العامة للدولة

¹ أحلام محمد شواي، الإدارة الإلكترونية وتأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي وتحسينه، مجلة جامعة بابل، المجلد 24، العدد 04، 2016، ص 02.

² أحلام محمد شواي، المرجع نفسه، ص 04.

³ محمد حسين الفيلاي، القانون واستخدامات تكنولوجيا الاتصالات في أعمال الإدارات الحكومية والتعاملات الإلكترونية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني للتشريعات الإلكترونية، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الكويت، 2013، متوفر على موقع www.alfilalilaw.com تاريخ الإطلاع 2022/04/29، على الساعة 23:30.

⁴ عبد القادر موفق، البلدية الإلكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 40، جوان 2015، ص 182.

والمصاريف وتقارير الأعمال والمشاريع والإحصائيات وغيرها ويستثنى من هذه المعلومات أسرار الدولة ووزارة الدفاع الوطني وأينما المعلومات الشخصية والطبية.¹

ولكن بالرغم من تطبيق هذا القانون في الدول الغربية وبعض الدول العربية منها اليمن والمغرب، وتبقى الجزائر في حاجة إلى المعلومات، وإحداث هيئات رقابية للتكفل بحماية الحق في الوصول على المعلومات لأن من شأنه أن يساهم بطريقة غير مباشرة في تفعيل أداء الإدارة إذ تصبح ملفاتها مكشوفة للنقاش العام والنقد من دون أي قيود تعيق شفافية العمل الإداري.²

الفرع الثاني: المساءلة

في الحالات التي تغيب فيها المساءلة يزداد فيها فرص حدوث الفساد الإداري و في هذا الفرع سنتطرق إلى تعريف المساءلة مع ذكر أهدافا وأهميتها.

أولاً: تعريف المساءلة

يقصد بالمساءلة تمكين المواطنين وذوي العلاقة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية من مراقبة ومساءلة الموظفين العموميين والمسؤولين عموماً من خلال القنوات والأدوات الملائمة دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل أو الإساءة إليه بغير سند.³

المساءلة هي حق المواطنين بالحصول على المعلومات اللازمة والتقارير عن أعمال الإدارات العامة للتأكد من أن أعمال أصحاب المناصب الرسمية والموظفين تقف مع القيم الديمقراطية وذلك للاستمرار في اكتساب الشرعية من خلال استمرار المواطنين وقبولهم بطريقة أدائهم.⁴

إن الكشف عما تقوم به المنظمة الخدمية على شبكة الانترنت كمحصلة للتحويل نحو الإدارة الإلكترونية يضعها أمام حتمية إصلاح خطتها وبرامجها وكل مخرجاتها، ويمنع أمامها أي شيء من أشكال السرية والتعتيم على ما تقوم به من مهام، مما يجسد الرقابة و المساءلة والمحاسبة الدورية على كل نشاط والتي تمثل في مجملها عناصر تمنع تغلغل آفة الفساد داخل محيط الإدارة العامة.⁵

¹ محمد جبار طالب، حق الحصول على المعلومات كحق من حقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة القادسية، ص267.

² فاطمة الزهراء قرموش، الواقع التشريعي لحق الحصول على المعلومات في الجزائر، الجزائر، 2017، ص245.

³ نور الدين شنوفي، محاضرات في المناجمنت العمومي، الجمهور المستهدف، الموظفون المرشحون لرتبة متصرف، الجزائر، 2016، ص10.

⁴ حنان نعمان علي الشريف، أثر المساءلة الإدارية على الأداء الوظيفي للعاملين الإداريين في وزارة التربية والتعليم العالي بقطاع غزة، مـكرة نيل شهادة

ماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص10.

⁵ عبد الكريم عاشور، دور الحكم الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري "الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً" مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد، 11، سبتمبر 2014، ص 271.

ومن خلال هذه التعريفات نتوصل إلى أن المساءلة يقصد بها قيام فرد بمساءلة فرد آخر عن أداء من المفروض أن يقوم به، وإشعاره بمستوى هذا الأداء فهي وسيلة يتم من خلالها متابعة الموظفين عن كيفية استخدامهم للصلاحيات والسلطات والمسؤوليات الموكلة لهم.

ثانياً: أهمية المساءلة

تتمثل أهمية المساءلة فيما يلي:¹

*تحقيق أهداف المجتمع، حيث أن رسوخ المساءلة يعني أن الإدارة في الدولة تعمل من أجل تحقيق أهداف المجتمع وأن الدولة وأجهزتها تشعر بالمسؤولية اتجاه المواطنين، وأن المواطنين في المقابل يعرفون ويقدرّون أهمية الجهود التي تبذل من قبل أجهزة الدولة لخدمتهم، مما يمثل مدخلا هاما لتعزيز المواطنين في الحكومة.

*تمثل المساءلة أحد الأدوات الفاعلة في الحد من انتشار الفساد الإداري والقضاء على الانحرافات الإدارية المتمثلة في المحسوبية والوساطة وإهدار المال العام، مما يساهم إلى حد كبير في تعزيز الثقة في الجهاز الإداري للدولة.

*تمثل المساءلة آلية هامة لضبط العمل الإداري وضمان حسن التوجيه وتحقيق الفعالية والكفاءة والجودة لمنظمات الإدارة العامة.

يساهم ترسيخ مبدأ المساءلة إلى التأكيد على سيادة القانون في الدولة وتعزيز قيمة المساواة والعدالة بين المواطنين.

ثالثاً: أهداف المساءلة

يمكن التطرق إلى أهداف المساءلة ضمن ثلاث أهداف رئيسة تتضمن².

- **المساءلة كوسيلة للرقابة والتحكم:** بحيث تشكل المساءلة إحدى آليات الأداء لضمان حسن الاستخدام أو منع إساءة استخدام السلطة .

¹ أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2016، ص 287.

² فارس بن علوش آل دبيان السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، السعودية ، 2013، ص58-59

- **المساءلة كنوع من الضمان:** بحيث تشكل المساءلة وسيلة يضمن المواطنون والمشرعون والرؤساء من خلالها حسن الالتزام بالقانون من قبل الممارسين للسلطة العامة في مجال الخدمة العامة ومراعاة الأولويات في استغلال المصادر.
- **المساءلة كعملية للتحسين المستمرة:** عند تحقيق المساءلة للهدفين السابقين تكون أداة لخفض السلبية في الأداء، وتخلف استعداد مسبقا لدى العاملين للبحث وتجنب الأعمال التي من شأنها أن تؤدي إلى تلك الأنواع من الأخطاء.

المطلب الثاني : التوقيع الإلكتروني .

أضحى التعاقد عن طريق الانترنت أو غيره من وسائل الاتصال الحديثة و التي انتشرت في العصر الحديث في حاجة ملحة إلى وضع ضوابط قانونية للتعامل بين الأطراف المتعاقدين من خلال تلك الوسائل ومن ثم فقد ظهرت ضرورة إحداث تفاعل بين المعاملات الاقتصادية ومظاهر التكنولوجيا الحديثة في مجال الاتصالات والمعلومات، فاستخدام المراسلات التقليدية وما تتكلفه من خسائر مادية سواء بسبب التأخير في الوصول أضف إلى ذلك المتطلبات المرتفعة في التسويق و كميات الورق المستخدمة أو الزمن جعل من الواجب البحث عن وسائل جديدة قليلة التكاليف والسرعة في الأداء ولكن الأمر قد أصبح يحتاج إلى تقارب بين الوسائل التكنولوجية والقانون لتقنين أساليب حديثة تؤمن المعاملات بين أطراف التعاقد، ومن هنا كانت الحاجة إلى تفعيل دور التوقيع الإلكتروني المؤمن وفي نشوء علاقات قانونية متبادلة بين أطراف التوقيع الإلكتروني وقد ظهرت أهمية اعتماد التوقيع الإلكتروني والاعتماد به قانوناً في أوجه عديدة من المعاملات سواء الإدارية أو المدنية أو غيرها، وقد أوجدت التقنيات الحديثة أشكالاً جديدة من المعاملات أبرزت الاعتماد على التوقيع الإلكتروني باعتباره وسيلة تعامل بين أطراف التعاقد .

الفرع الأول :تعريف التوقيع الإلكتروني.

تباينت واختلفت التعريفات سواء التشريعية أو الفقهية التي حاولت توضيح معنى و مفهوم التوقيع الإلكتروني، وذلك لاختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إلى هذا التعريف، فهناك تعريفات أخرى تركز على الوظيفة التي يقوم بها التوقيع الإلكتروني، لذا سنقوم بإيراد بعض التعريفات التشريعية و الفقهية للتوقيع الإلكتروني وذلك في محاولة لبيان ماهية هذا التوقيع .

1_ تعريف التوقيع الإلكتروني في التشريعات الدولية و الإقليمية :

ولبيان تعريف التوقيع الإلكتروني في التشريعات الدولية و الإقليمية نتطرق إلى نصوص التشريعات التي تعرضت لهذا الأمر كما يلي :

أ- التوجيه الأوروبي بشأن التوقيعات الإلكترونية .

أورد التوجيه الأوروبي في نصوصه مستويين للتوقيع الإلكتروني: المستوى الأول، يعرف بالتوقيع الإلكتروني البسيط ، و هذا التوقيع حسب نص المادة الثانية من التوجيه يعرف بأنه:

"معلومة تأخذ شكلا إلكترونيا تفرق أو ترتبط بشكل منطقي ببيانات أخرى إلكترونية ، و الذي يشكل أساس منهج التوثيق"، أما المستوى الثاني¹:

فهو التوقيع الإلكتروني المسبق (أو المتقدم) وهو توقيع يرتبط بشكل غير قابل للفصل بالنص الموقع، ولكي يتصف التوقيع الإلكتروني بأنه توقيع متقدم يجب أن يلبي الشروط التالية:

- أن يرتبط و بشكل منفرد بصاحب التوقيع.
- أن يتيح كشف هوية صاحب التوقيع.
- أن ينشأ من خلال وسائل موضوعة تحت رقابة صاحب التوقيع.
- أن يرتبط بالبيانات التي وضع عليها التوقيع إلى درجة أن أي تعديل لاحق للبيانات يمكن كشفه.²

ب- قانون " الأونيسترال " النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية.

حسب نص المادة الثانية من قانون "الأونيسترال" النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية يقصد بالتوقيع الإلكتروني : " بيانات في شكل إلكتروني مدرجة برسالة أو مضافة إليها أو مرتبطة بها منطقيا، حيث يمكن أن نستخدم لبيان هوية الموقع بالنسبة لهذه الرسالة، و لبيان موافقته على المعلومات الواردة في الرسالة ".³

وكما هو واضح من النص السابق، لم يقيد قانون الأونيسترال مفهوم التوقيع الإلكتروني، بل إن هذا النص يمكن أن يستوعب أية تكنولوجيا تظهر في المستقبل تفي بإنشاء توقيع إلكتروني و هذا ما نصت عليه المادة الثالثة من ذات القانون، إذ نصت على أنه : " لا تطبق أي من أحكام هذا القانون، باستثناء المادة الخامسة بما يشكل استبعادا أو تقييدا أو حرمانا من مفهوم قانوني لأية طريقة لإنشاء توقيع إلكتروني تفي بالاشتراطات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة السادسة، أو تفي على أي نحو آخر بمقتضيات القانون المنطبق".³

ج- قانون " الأونيسترال " النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية.

لم يعرف قانون " الأونيسترال " النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية ، التوقيع الإلكتروني وذلك لاعتبار التجارة الإلكترونية قائمة على التعامل الإلكتروني الذي يعتمد على التوقيع الإلكتروني ، على أن يستكمل هذا القانون بقانون آخر حول التوقيع الإلكتروني.

¹ غسان رضي عيسى ، القواعد الخاصة بالتوقيع الإلكتروني ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص48، 49.

² المرجع نفسه، ص 49.

³ المرجع نفسه، ص 50.

وقد اکتفى القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية بالإشارة إلى وظائف التوقيع.¹

فقد نصت المادة السابعة في فقرتها الأولى على أنه : " عندما يشترط القانون وجود توقيع من شخص يستوفى ذلك الشرط بالنسبة لرسالة البيانات إذا:

- استخدمت طريقة لتعيين هوية ذلك الشخص، و التدليل على موافقة ذلك الشخص على المعلومات الواردة في رسالة البيانات.

- كانت تلك الطريقة جديرة بالاعتماد عليها بالقدر المناسب للغرض الذي أنشأت أو أبلغت من أجله رسالة البيانات، وفي كل الظروف، بما في ذلك أي اتفاق متصل بالأمر"، و بهذا يكون القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية قد وضع البنية الأساسية التي يقوم عليها التوقيع الإلكتروني.²

2- تعريف التوقيع الإلكتروني في التشريعات الوطنية

وتحت هذا العنوان، نتطرق إلى بعض التشريعات التي لم تتوان - أسوة بالتشريعات الدولية - عن وضع تعريف للتوقيع الإلكتروني ضمن قانون مستقل خاص به أو خاص بالتجارة الإلكترونية .

أ - (الجزائر): يعرف التوقيع الإلكتروني العادي في المادة 2 الفقرة 1 من القانون 04-15³ بأنه " بيانات إلكترونية في شكل إلكتروني، مرفقة أو مرتبطة كوسيلة توثيق"، في حين عرفت المادة 7 التوقيع الإلكتروني الموصوف بأنه : " التوقيع الإلكتروني الموصوف هو التوقيع الإلكتروني الذي تتوفر فيه المتطلبات الآتية :

- أن يرتبط بالموقع دون سواه .
- أن يمكن من تحديد هوية الموقع .
- أن يكون مصمما بواسطة آلية مؤمنة خاصة بإنشاء التوقيع الإلكتروني .
- أن يكون منشأ بواسطة وسائل تكون تحت التحكم الحصري للموقع .
- أن يكون مرتبطا بالبيانات الخاصة به ، بحيث يمكن الكشف عن التغييرات اللاحقة بهذه البيانات.

¹ المومني بشار طلال، مشكلات التعاقد عبر الإنترنت، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2003، ص109 ، منصور محمد حسين، الإثبات التقليدي و الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 280.

² القاضي الحجار، وسيم شفيق، الإثبات الإلكتروني، المنشورات الحقوقية صادر، بيروت، لبنان، 2002، ص 173.

³ قانون رقم 04-15 مؤرخ في 01 فبراير 2015 ، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد 06، صادر في 2015/02/10.

ب- (مصر): عرف قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني المصري رقم 15 لسنة 2004 الخاص بتنظيم التوقيع الإلكتروني و بإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ، التوقيع الإلكتروني في المادة 1/ج منه بالقول " ما يوضع على محرر إلكتروني و يتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها و يكون له طابع منفرد يسمح بتحديد شخص الموقع و يميزه عن غيره " ¹.

ونلاحظ على تعريف المشرع المصري للتوقيع الإلكتروني بأنه تعريف مختلط ، يجمع ما بين التعريف التقني والتعريف الوظيفي، فهو تقني كونه ذكر بعض الأشكال التي قد يتخذها التوقيع الإلكتروني ومنها الحروف أو الأرقام أو الرموز أو الإشارات ، كما أنه وظيفي كونه قد تعرض لإحدى الوظائف التي يجب أن يحققها التوقيع ألا وهي تمييز شخص الموقع عن غيره من الموقعين دون أن يتطرق إلى الوظيفة الأخرى للتوقيع والتمثلة برضا الموقع على ما تم التوقيع عليه، ومن المستغرب عدم ذكر المشرع المصري للوظيفة الأخرى للتوقيع إذ يرى البعض أنه يكون قد افترض أن مجرد وضع التوقيع على أية وثيقة هو دليل على موافقة الموقع على ما ورد بهذه الوثيقة. ²

ج- (الأردن) : عرف قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم 85 لسنة 2001 وفي المادة 2 منه التوقيع الإلكتروني بأنه " بيانات تتخذ هيئة حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها، وتكون مدرجة بشكل الكتروني أو رقمي أو ضوئي أو أي وسيلة أخرى مماثلة في رسالة معلومات أو مضافة عليها أو مرتبطة بها ولها طابع يسمح بتحديد هوية الشخص الذي وقع عليها وتميزه عن غيره من أجل توقيعه وبغرض الموافقة على مضمونه " .

ونلاحظ على تعريف المشرع الأردني بأنه تعريف شامل حاول استيعاب مختلف الأشكال التي قد يتم بها توقيع المستند الكترونيا دون حصر لها بدلالة قوله (أو غيرها) وقد أحسن المشرع صنعا بذلك كونه قد ترك المجال أمام ظهور أنواع أخرى جديدة من التواقيع الإلكترونية، مما يسمح لهذا التعريف من استيعابها مستقبلا نظرا لما يمكن إن تعززه التكنولوجيا الحديثة من أساليب و صور لا يمكن التنبؤ بها حاليا، كما نلاحظ بأنه قد ركز على الوظائف الرئيسية التي يقوم بها التوقيع الإلكتروني ألا وهي تحديد هوية الشخص الموقع وتميزه عن غيره إضافة لتأكيد موافقته على مضمون السند الذي وقع عليه. ³

د- (الولايات المتحدة الأمريكية): عرف القانون الفيدرالي بشأن التوقيعات الإلكترونية في التجارة الداخلية والخارجية لسنة 2000 (القسم 5/106) التوقيع الإلكتروني بأنه: "صوت أو رمز أو إجراء يقع في شكل إلكتروني يلحق بعقد أو سجل آخر ينفذ أو يصدر من شخص بقصد التوقيع على السجل"، وكذلك عرف قانون

¹ نصيرات علاء محمد، حجة التوقيع الإلكتروني في الإثبات، دار الثقافة للنشر و التوزيع، طبعة 1، عمان ، 2005 ، ص 126.

² المرجع نفسه، ص 126.

³ ميخائيل الصفدي الطوال عبير، النظام القانوني لجهات توثيق التوقيع الإلكتروني ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 45.

المعاملات الموحد (المادة 8/102) التوقيع الإلكتروني بأنه: " التوقيع الذي يصدر في شكل إلكتروني ويرتبط بسجل إلكتروني".¹

3- تعريف الفقه للتوقيع الإلكتروني:

تعددت التعريفات الفقهية لمفهوم التوقيع الإلكتروني، و رغم تعددها هذا و الإتيان بمصطلحات مترادفة إلا أنها تدور حول محور واحد ألا وهو: عدم الخروج عن تحديد وظيفتي التوقيع وهما: تحديد هوية الموقع والتعبير عن رضاه بالالتزام بمضمون المحرر.

كذلك تطرقت بعض التعريفات إلى الجانب التقني للتوقيع الإلكتروني وهو ارتباط التوقيع بالمحرر الموقع إلكترونيا بشكل غير قابل للانفصال هذا من جانب، ومن جانب آخر كشف أي تعديل لاحق يمس بيانات المحرر الإلكتروني.

عرف البعض التوقيع الإلكتروني بأنه: "مجموعة من الإجراءات والوسائل التي يتبع استخدامها، عن طريق الرموز أو الأرقام إخراج رسالة إلكترونية تتضمن علامة مميزة لصاحب الرسالة المنقولة إلكترونيا يجري تشفيرها باستخدام زوج من المفاتيح، واحد معلن والآخر خاص بصاحب الرسالة" وكما هو واضح من التعريف السابق يرتكز هذا الجانب من الفقه على أحد أشكال التوقيع الإلكتروني ألا وهو: التوقيع الرقمي الذي يقوم على التشفير اللاتماثلي، أي التشفير القائم على زوج من المفاتيح (العام والخاص).²

وعرف البعض الآخر التوقيع الإلكتروني بأنه: "بيان مكتوب بشكل إلكتروني، يتمثل بحرف أو رقم أو رمز أو إشارة أو صوت أو شفرة خاصة ومميزة، ينتج عن إتباع وسيلة آمنة، وهذا البيان يلحق أو يرتبط منطقياً ببيانات المحرر الإلكتروني (رسالة البيانات) للدلالة على هوية الموقع على المحرر والرضاء بمضمونه".³

كما عرفه البعض بأنه: "إشارات أو رموز أو حروف مرخص بها من الجهة المختصة باعتماد التوقيع، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتصرف القانوني، تسمح بتمييز شخص صاحبها وتحديد هويته، ويعبر -دون غموض- عن رضائه بهذا التصرف القانوني".⁴

¹ غسان راضي عيسى، مرجع سابق، ص 53 .

² شرف الدين أحمد، التوقيع الإلكتروني وقواعد الإثبات ومقتضيات الأمان في التجارة الإلكترونية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التجارة الإلكترونية المنعقد في جامعة الدول العربية، مصر، في تشرين الثاني، 2000، ص 3.

³ أبو زيد محمد، تحديث قانون الإثبات، مكانة المحررات الإلكترونية بين الأدلة الكتابية، دون دار للنشر، 2002، ص 171.

⁴ عبد الحميد ثروت، التوقيع الإلكتروني، ماهيته ومخاطره، وكيفية مواجهتها، مدى حجيتها في الإثبات، مكتبة الجلاء الجديدة القاهرة، الطبعة الثانية، 2002 - 2003، ص 49 .

وكذلك يعرفه البعض الآخر بأنه: "مجموعة من الإجراءات التقنية التي تسمح بتحديد شخصية من تصدر عنه هذه الإجراءات و قبوله بمضمون التصرف الذي يصدر التوقيع بمناسبة".¹

وعرفه البعض بأنه: "إجراء معين يقوم به الشخص المراد توقيعه على المحرر سواء أكان هذا الإجراء على شكل رقم أو إشارة إلكترونية معينة أو شفرة خاصة".²

ويمكن أن نعرف التوقيع الإلكتروني بأنه: "مجموعة من الرموز أو الأرقام أو الحروف أو الأصوات، مؤلفة على شكل بيانات إلكترونية تتصل برسالة معلومات (محرر إلكتروني)، هدفها تحديد هوية الموقع وإعطاء اليقين بموافقة على مضمون هذه الرسالة".

بعدما انتهينا من تعريف التشريعات والفقهاء للتوقيع الإلكتروني يمكننا إبداء الملاحظات التالية:

- إن التشريعات لم تتطرق إلى التنظيم التقني للتوقيع الإلكتروني، وباعتقادنا إن التشريعات لم تحبذ ذلك بسبب ما يطرأ على تقنية التوقيع الإلكتروني من تغيرات مستمرة خاصة الجانب التشغيلي له، لذا تركت هذه المسألة للوائح (أو مراسيم) تنظمها.
- لكي يعتد بالتوقيع الإلكتروني قانونياً وعده عنصراً في دليل الإثبات يجب أن تكون الوسائل التقنية المستخدمة في تشغيله محل ثقة وأمان.
- مع أن التشريعات و الفقهاء أشاروا إلى الأشكال المختلفة للتوقيع الإلكتروني إلا أن التوقيع الرقمي يأتي في أعلى مستويات التوقيع الإلكتروني.

الفرع الثاني: صور التوقيع الإلكتروني.

أدى اختلاف التقنية المستخدمة في تشغيل منظومة التوقيع الإلكتروني إلى ظهور صور مختلفة له فكل تقنية تستخدم في إحداث توقيع إلكتروني يكون لها منظومة تشغيل تختلف عن الأخرى فهناك تقنية تعتمد على منظومة الأرقام أو الحروف أو الإشارات، ومنها ما يعتمد على الخواص الفيزيائية والطبيعية والسلوكية للأشخاص، وتتمحور هذه الصور فيما يلي:

1- الرقم السري والبطاقات الممغنطة في التوقيع.

أوضح صورة لهذا الاستخدام هو بطاقات الصراف الآلي (Automated Teller Machine (ATM والتي تقوم البنوك و مؤسسات الائتمان بإصدارها لعملائها³.

¹ جميعي حسن عبد الباسط ، إثبات التصرفات القانونية التي يتم إبرامها عن طريق الإنترنت ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2000 ، ص 34.

² أبو هيبه نجوى ، التوقيع الإلكتروني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2002 ، ص 41.

³ بودي حسن محمد ، التعاقد عبر الإنترنت ، دار الكتب القانونية ، مصر ، 2009 ، ص 75.

ويتمثل التوقيع الإلكتروني في هذه الصورة بالرقم السري الخاص بالعميل وحده دون غيره والتي تمكن هذا العميل من الدخول إلى حسابه الخاص بمجرد إدخاله رقمه السري وإجراء العمليات المصرفية التي يرغب بها.

وتتم العملية من خلال إدخال البطاقة في جهاز الصراف الآلي، والذي يقوم بقراءتها ليطلب من العميل إدخال رقمه السري الخاص به، والذي بدونها لا يمكن التعامل مع النظام المعلوماتي¹، وبعد التأكد من صحة الرقم السري وصلاحيّة البطاقة، يتم منح العميل حق الدخول لحسابه الخاص وإجراء العمليات المصرفية التي يرغب بها، سواء أكانت سحباً أو إيداعاً أو أي تصرف مالي آخر.

2- التوقيع الإلكتروني بخط اليد .

إذ يتم بهذه الطريقة نسخ صورة عن توقيع الشخص بخط اليد باستخدام (Scanner) ماسح ضوئي ويتم الاحتفاظ بهذا التوقيع في الجهاز الخاص بالموقع على FloppyDisk (القرص المرن) و في حال رغبة الشخص بإرسال رسالة موقعة الكترونياً يتم إصدار الأمر إلى جهاز الكمبيوتر ليعيد نسخ صورة عن توقيعه المخزن داخل الجهاز ووضعه على المحرر أو الملف المراد إرساله عبر شركة الاتصال الإلكتروني².

3- التوقيع باستخدام الخواص الذاتية (البيومتري).

وهذا النوع يعتمد على الخواص الكيماوية والطبيعية للأفراد وتشمل ما يلي:

أ- البصمة الشخصية (بصمة الأصبع) FINGER PRINTING

ب- بصمة شبكية العين أو مسح العين البشرية RETINA SCANNING

ج - مستوى و نبرة الصوت VOICE RECOGNITION

د - خواص اليد البشرية HAND GESMETRY

هـ - التعرف على الوجه البشري FACIAL RECOGNITION

و - التوقيع الشخصي HAND WRITTEN SIGNATURE

¹المومني نهلا عبد القادر ، الجرائم المعلوماتية ، الطبعة 1 ، عمان ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، ص 220.
²منصور محمد حسين ، الاثبات التقليدي و الالكتروني ، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، 2006 ، ص 289.

وهذا النوع من أنواع التوقيعات عبارة عن تطبيق لأحد أنواع العلوم يسمى علم الأحياء القياسي في مجال الألياف، وذلك لاعتماده وارتكازه على القياسات الرقمية للخصائص المميزة والفريدة للكائن البشري لغايات تمييز كل شخص عن غيره¹، مثل بصمات الأصابع مقاسات الكف وتحليل نبضات الصوت²، إذ يتم في شكل من الأشكال المذكورة أعلاه اخذ صورة دقيقة عن كل خاصية من خواص الإنسان وتخزينها في الحاسب الآلي وذلك لمنع أي استخدام من أي شخص آخر خلاف الشخص المخزنة الخواص الذاتية له في الجهاز، كأن يتم اخذ صورة دقيقة عن شبكية العين أو بصمة الأصبع أو اليد البشرية أو التوقيع الشخصي وتخزينه في الجهاز مما يمنع أي شخص آخر³ للدخول لهذا الجهاز و استخدام ما به من معلومات باستثناء الأشخاص المخول لهم ذلك، والذين يتم التحقق من هوياتهم عن طريق إجراء المطابقة ما بينما هو مخزن على الجهاز وبين خواصهم الشخصية⁴، كالمطابقة ما بين نبضة الصوت أو خواص العين، فإن كان هناك أدنى اختلاف يتم منع هذا الشخص من الدخول للجهاز⁵.

4 - التوقيع الرقمي Digital Signature.

يعتبر هذا النوع من أهم صور التوقيع الإلكتروني وأكثره استخداما في التعاقدات التي تتم عبر الإنترنت ويستخدم لتأمين سلامة الرسالة و التحقق من صحتها، ولتأكيد عدم تعرضها لأي تغيير أثناء نقلها⁶، فالتوقيع الرقمي عبارة عن بيانات مجتزأة من الرسالة ذاتها، أو بمعنى آخر جزء صغير من بيانات الرسالة يتم تشفيره وإرساله مع الرسالة الإلكترونية، أي أن هذا النوع من التوقيع يعتمد على نظام التشفير باستخدام المفتاح العام المزدوج .

ولتوضيح الفكرة نفترض أن هناك شخصان ، مرسل و مرسل إليه يرغبان بالتعاقد مع بعضهما وكل منهما في دولة مختلفة عن الأخرى ، فيقوم كل من المتعاقدين بالذهاب إلى جهة التوثيق المعتمدة في دولته، ومقابل رسوم معينة يحصل كل منهما على مفتاحين يسمى احدهما بالمفتاح الخاص (كونه خاص بصاحبه فقط ولا يعلم

¹الزيد يوليد ، التجارة الالكترونية عبر الانترنت ، الطبعة 1 ، عمان ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، 2004 ، ص 51.

²المومني نهلا عبد القادر ، الجرائم المعلوماتية ، مرجع سابق ، ص 42 .

³ الجنيبيهي منير محمد و الجنيبيهي ممدوح محمد ، تزوير التوقيع الإلكتروني ، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، 2006 ، ص 45 .

⁴المرجع نفسه، ص 45-46.

⁵المرجع نفسه، ص 14.

⁶الهوش أبو بكر محمود ، الحكومة الالكترونية الواقع و الآفاق ، الطبعة 1 ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، 2006 ، ص 383.

به أحد غيره) والآخر بالمفتاح العام كونه معن لجميع، وهذه المفاتيح تكون على هيئة بطاقة تسمى البطاقة الذكية.

فالمرسل يقوم بتشفير توقيع بمفتاحه الخاص ، ثم يشفر كل من الرسالة و التوقيع المشفر باستخدام المفتاح العام للمرسل إليه، أي أن التوقيع يشفر بالمفتاح الخاص للمرسل، إما الرسالة فتشفر بالمفتاح العام للمرسل إليه وعند استلام الرسالة يقوم المرسل إليه بفك شفرتها باستخدام مفتاحه الخاص، أما شفرة التوقيع فيتم حلها باستخدام المفتاح العام للمرسل¹، وبهذه الطريقة وفي حال نجاح عملية فك التشفير ومطابقة محتوى الرسالة قبل وبعد التشفير، فان هذا الأمر يكون بمثابة تأكيد على إن الرسالة لم يتم التلاعب بها ولم تتغير أثناء إرسالها مما يعني أن الرسالة قد تم توقيعها فعلا من قبل مرسلها، وأنها لم تتعرض لأي تغيير فيها بعد توقيعها.

5 - التوقيع باستخدام القلم الإلكتروني PEN-OP

يتم التوقيع بهذه الطريقة عن طريق استخدام قلم الكتروني حسابي خاص يمكن عن طريقه الكتابة على شاشة الكمبيوتر وجهاز حاسب آلي ذي مواصفات خاصة²، إذ يقوم الشخص بواسطة القلم الإلكتروني بكتابة توقيع بخط اليد على شاشة الحاسب الآلي، و يقوم البرنامج الخاص بهذا التوقيع بوظيفتين تتمثل الأولى في التقاط التوقيع و الثانية تتحقق من صحة هذا التوقيع³، إذ يلتقط البرنامج التوقيع الذي يكتبه الشخص بخط يده على شاشة الحاسب الآلي سواء أكان عبارة عن أشكال أو دوائر أو انحناءات أو التواءات معينة، ثم يخزن البرنامج الخاص الموجود ضمن الحاسب الآلي هذا التوقيع و كافة البيانات المتعلقة به و ذلك باستخدام نظام تشفير معين، فإذا رغب الشخص بإرسال رسالة موقعة منه يقوم باستخدام التوقيع المخزن داخل الجهاز ويتم هذا عن طريق دمج البرنامج المحتوي على التوقيع ضمن المستند أو الملف بالاعتماد على تقنية دمج معينة بالاستعانة بالرموز المتعددة التي يتم إعطاؤها لأي ملف رقمي بصورة فريدة، فإذا حاول أي شخص تغيير محتويات هذا المستند أو التلاعب به أو تزويره يتم اكتشاف هذا الأمر فوراً، إذ تتغير سلسلة الرموز المزدوجة بمجرد تغيير أي رمز موجود ضمن الملف.

¹ أبو الهيجاء محمد إبراهيم ، عقود التجارة الإلكترونية، الطبعة 1 ، عمان ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2005 ، ص 78.

² حجازي عبد الفتاح بيومي ، التجارة الإلكترونية في القانون العربي النموذجي لمكافحة جرائم الكمبيوتر و الانترنت ، مصر، دار الكتب القانونية ، 2007 ، ص 246.

³ باز بشير علي ، دور الحكومة الإلكترونية في صناعة القرار الإداري و التصويت الإلكتروني ، مصر ، دار الكتب القانونية ، 2009 ، ص 45.

أما عملية التأكد والتحقق من صحة التوقيع و دقته فتتم عن طريق فك رموز الشفرة ومن ثم مقارنتها مع التوقيع المخزن سابقا في الجهاز، و ذلك بالاعتماد على الخصائص البيولوجية للتوقيع ويتم إرسال المعلومات إلى برنامج الكمبيوتر الذي يبين فيما إذا كان التوقيع صحيحا أم لا¹.

الفرع الثالث: دور التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري

ينبغي على مختلف المؤسسات والمنظمات في إطار تطبيق وممارسة الإدارة الإلكترونية، أن تتأكد من الإبقاء على وثائقها الإلكترونية وحفظها، وجعلها متاحة، مقروءة ومفهومة طوال الوقت بغض النظر عن الوسيط المخزنة عليه، وعلى الرغم مما تقدمه النظم الإلكترونية من مزايا مهمة للمنظمات، إلا أن التحديث المستمر والدوري لقواعد البيانات من وقت لآخر وذلك للتطورات المتلاحقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد يمثل خطرا على الوثائق والمعلومات الإلكترونية، الأمر الذي يفرض الحاجة إلى تأمينها وحمايتها، بالإضافة إلى المخاطر التي يتسبب فيها العنصر البشري عن قصد بهدف تحقيق مصالح ضيقة والمتعلقة بالغش والتلاعب، أو عن غير قصد نتيجة إهمال، سهو أو عدم الكفاءة، إذ تعد المخاطر الناتجة عن العنصر البشري هي المخاطر الأعلى مقارنة مع بقية المخاطر، التي تسبب مشاكل متعلقة بأمن وسلامة الوثائق الإلكترونية².

ويمكن تعريف أمن وحماية الوثائق في ضوء القيود وتحديد صلاحية الاستخدام بأنه: " تلك المهام المعنية بحماية الوثائق والملفات والنظم من الوصول غير المصرح به أو الأضرار أو الخسائر الناجمة عن الحريق والمياه و السرقة والتشويه غير المصرح به أو تحويرها أو تدميرها "³.

وأمام التحديات والمخاطر المختلفة التي تواجهها، الوثائق الإدارية في شكلها الإلكتروني، أو أمن المعلومات والخدمات الإلكترونية المقدمة، والمعاملات التي تتم عبر البوابات الرسمية والحكومية، أو حتى في قطاع الأعمال، فإن التوقيع الإلكتروني يوفر ثلاثة خدمات أمنية أساسية، والتي من خلالها يتم التمكين من المتطلبات الضرورية لإجراء المعاملات وإبرام العقود عبر الإنترنت، بشكل آمن بعيدا عن حالات الاحتيال والتزوير والغش والعديد من المظاهر الأخرى للفساد الإداري وهي:⁴

¹حجازي عبد الفتاح بيومي ، التجارة الالكترونية و حمايتها القانونية ، الكتاب الأول ، مصر ، دار الكتب القانونية ، 2007، ص 199
² أشرف عبد المحسن الشريف ، أمن و حماية المستندات الإلكترونية على بوابة الحكومات العربية ، مجلة اعلم ، العدد : 16 ، تونس : الاتحاد العربي للمكتبات و المعلومات ، 2016 ، ص 97 .

³المرجع نفسه، ص 94 .

⁴صلاح عبد الحكيم المصري ، متطلبات استخدام التوقيع الإلكتروني في إدارة مراكز تكنولوجيا المعلومات في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص : إدارة الأعمال ، قسم : إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، غزة : الجامعة الإسلامية بغزة ، 2007 ، ص 17 .

- مصداقية البيانات (Data Authentication)

- تكامل البيانات (Data integrity)

- عدم التنصل (Non - Repudiation)

فالتوقيع الإلكتروني يهدف إلى الحد من مشكلة الأمن والخصوصية، خاصة على الشبكات المفتوحة عبر الأنترنت، وحتى الشبكات المغلقة ، فاللجوء إلى التوقيع الإلكتروني يعمل على توفير مستوى متقدم من الأمن والخصوصية لكسب ثقة مزودي الخدمة العمومية أو المستفيدين منها عبر شبكة الأنترنت والشبكات المحلية للمؤسسات، فالأمن يشكل حاجسا لدى مستخدمي الخدمات الإلكترونية سواء كانوا مزودين للخدمة أو مستفيدين منها، والثغرات الأمنية في مجال تقنيات وبرمجيات أنظمة المعلومات والاتصالات غير معروفة بشكل محدد فكل تطور يحصل، وإن كان هدفة أحيانا لسد ثغرات قديمة في الأنظمة الإلكترونية للعمل، إلا أنه غالبا ما يفرز عن ثغرات جديدة والتي يمكن أن يستفيد منها الفاسدون للولوج للأنظمة الإلكترونية للعمل، والتلاعب بالبيانات أو تخريبها أو سرقتها، سواء كانوا من الموظفين داخل المؤسسة أو أفراد من خارجها، لاستخدامها في أغراض شخصية و غير قانونية مثل: الابتزاز أو التزوير أو استخدام البيانات، وغالبا ما يكون لهم خبرات تقنية أو يتعاون معهم من يملكون تلك الخبرات .

كما أن هناك أخطار كثيرة لمؤسسات الخدمة، خاصة التي توفر خدماتها عبر الأنترنت، فهي مجال مفتوح ولا يخضع للسيطرة وضمانات الجهات الرسمية ويعتبر الاتصال عبر الأنترنت غير آمن للمستفيد و مزود الخدمة معا، لذلك يعتبر انتقال البيانات عبر الأنترنت غير آمن نسبيا إذ يزيد من التوقعات في اعتراضها أو تحريفها من طرف ثالث¹، فالمعلومات الحساسة يمكن استهدافها وقراءتها من قبل جهات غير مخول لهم الاطلاع عليها، أو استخدامها بطرق فاسدة وضارة، ومن جهة أخرى فكل طرفي الخدمة، يحتاجان إلى الحجية في إثبات التعاملات فيجب أن تستند الاتفاقيات المبرمة، بين المستفيد من الخدمات الحكومية وبين مزودها إلى الحجية القانونية والتي مفترض أن تكون ملزمة لطرفي العقد وألا تكون محل خلاف بينهما فيما بعد .

الخاتمة

تمثل الإدارة الإلكترونية مرحلة حاسمة وذلك من خلال الانتقال من الخدمات العامة التقليدية نحو الخدمات الإلكترونية وذلك عن طريق التواصل الافتراضي عبر الشبكات الالكترونية المختلفة، والاستخدام الأمثل للأجهزة والمعدات وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإيجاد حلول للتعقيدات والمشاكل البيروقراطية التي تعاني منها الإدارة العمومية في شكلها التقليدي.

لذلك أصبح من الضروري على كل دول العالم من الدول المتقدمة والدول النامية ومن بينها الجزائر أن تأخذ على سبيل الاعتبار التحول من الإدارة التقليدية إلى تطبيق الإدارة الالكترونية وتقديم الخدمات العمومية من الطريقة اليدوية إلى الطريقة الالكترونية من أجل استغلال الأمثل للمجهود والوقت والمال.

ومن خلال هذه الدراسة يتضح لنا أن الإدارة الإلكترونية كان لها دور فعال في مكافحة الفساد الإداري والتخلص من المشاكل والمعوقات التي كانت تواجه العمل الإداري من بينها الوساطة والرشوة والمحسوبية وغيرها من الانحرافات الإدارية.

فالإدارة المركزية تعمل على تحرير مبادئ الحكم الراشد، الشفافية والمساءلة في التسيير والتنظيم الإداري بالإضافة إلى استخدام التوقيع الإلكتروني واعتباره وسيلة مهمة في الإثبات.

بالرغم من أن الإدارة الالكترونية عبارة عن نظام إداري حديث يهدف إلى تحقيق محاربة ومكافحة الفساد الإداري بشكل مرضي.

إلا أن ظاهرة الفساد الإداري لا يمكن القضاء عليها كلياً بالتمسك بالأخلاقيات العمل والتقاليد والوازع الديني بالإضافة إلى وضع منظومة قانونية تتحكم في سير الإدارة الالكترونية لضمان القضاء على الفساد الإداري ولكن قد تفتح المجال أمام المسؤولين الفاسدين الذين يتقنون العمل التكنولوجي للفساد الإلكتروني مما يتطلب توفير كل متطلبات الضرورية لتحقيق الأمن المعلوماتي والسرية.

حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة على جملة من النتائج وهي:

- 1- تجسيد الإدارة الإلكترونية ضرورة حتمية لكل دول العالم.
- 2- تقوم الإدارة الالكترونية بتوفير الخدمات العمومية بأبسط الطرق دون بذل جهد ووقت أو مال.
- 3- تعمل الإدارة الالكترونية على القضاء تدريجياً على البيروقراطية.

4- القضاء على ظاهرة الفساد الاداري

اما فيما يتعلق بالاقترحات يمكننا تقديم ما يلي :

1_ الانتقال من الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية لمواكبة التطورات الحاصلة والحد من ظاهر الفساد الاداري.

2_ القيام بالإصلاح التشريعي في تطبيق الادارة الالكترونية التي تفرضها الادارة الإلكترونية

3_ اعتماد مبدأ الشفافية والوضوح في اعمال الادارة لردع الفساد الاداري.

4_ وضع الخطط اللازمة لتدريب وتأهيل الموظفين بما يتلاءم من الاستخدام الحديث للإدارة الالكترونية

5_ تحديث وسائل واساليب المراقبة وذلك عن طريق استخدام تقنيات حديثة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر

1/ المراسيم الرئاسية

المراسيم الرئاسية رقم 04-128، المؤرخ في 10 أبريل 2006 الجريدة الرسمية ، العدد 26.

2/ القوانين :

القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته ، الجريدة الرسمية رقم 14، المؤرخة في 08 مارس 2006 القانون رقم 15-04 مؤرخ في 01 فيفري 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين ، الجريدة الرسمية ، العدد 06، صادر في 10 فيفري 2015.

3/ الاتفاقيات الدولية :

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة رقم 58-422 ، والتي دخلت حيز التنفيذ في 14 ديسمبر .

الكتب:

1. احمد رشيد ، الفساد الإداري ، الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية ، دار الشعب ، القاهرة ، مصر 1986

2. احمد فتحي أبو كريم ، الشفافية والقيادة في الإدارة ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2009

3. احمد محمد غنيم ، الإدارة الالكترونية (أفاق الحاضر تطلعات المستقبل)، المكتبة العمرية ، مصر ، 2003 2004 .

4. احمد مصطفى، الرقابة المالية والإدارية ، ودورها في الحد من الفساد الإداري ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2016

5. أمل لطفي حسن جاب الله ، اثر الوسائل الالكترونية على مشروعية تصرفات الإدارة القانونية ، دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، مصر ، 2013

6. إيمان صالح عبد الفتاح ، التخطيط الاستراتيجي في المنظمات الرقمية ، ايبيس كوم للنشر والتوزيع، مصر 2007.
7. بدر محمد السيد القزاز، الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، الطبعة الأولى ' دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015.
8. بشير علي باز، دور الحكومة الإلكترونية في صناعة القرار الإداري والتصويت الإلكتروني، دار الكتاب القانونية، مصر، 2009.
9. حسين محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية، الخصائص، المتطلبات، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
10. حسين محمد جودي، التعاقد عبر الانترنت، دار الكتاب القانونية، مصر، 2009.
11. شعبان مزهر العاني، جواد شوقي ناجي، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
12. صلاح الدين عبد القادر النعيمي، الإدارة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
13. صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، 1994.
14. عادل حردوش المفرجي وآخرون، الإدارة الإلكترونية "مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية" منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.
15. عبد الباسط حسن جمعي، إثبات التصرفات القانونية التي يتم إبرامها عن طريق الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
16. عبد الحميد ثروت، التوقيع الإلكتروني، ماهيته ومخاطره وكيفية مواجهته، مدى حجيته في الإثبات، مكتبة الجلاء الجديدة، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2003/2002.
17. عبد الحميد رجب، دور القيادة في اتخاذ القرارات خلال الأزمات، مطبعة الإيمان، القاهرة، مصر، 2000.

18. عبد الفتاح بيومي حجازي، التجارة الالكترونية في القانون العربي النموذجي لمكافحة جرائم الكمبيوتر والانترنت، دار الكتاب القانونية، مصر، 2007.
19. عبد الفتاح بيومي حجازي، التجارة الالكترونية وحمايتها القانونية، الكتاب الأول، دار الكتاب القانونية، مصر، 2007.
20. عبير ميخائيل المفدي الطوال، النظام القانوني لجهات التوثيق الالكتروني، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
21. عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري، ماهيته، أسبابه، مظاهره، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2011.
22. علاء عبد الرزاق، محمد حسن السالمي، الإدارة الإلكترونية، بدون طبعة، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
23. علاء محمد نصرات، حجية التوقيع الالكتروني في الإثبات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.
24. غسان راضي عيسى، القواعد الخاصة بالتوقيع الالكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
25. القاضي الحجار وسيم شفيق، الإثبات الالكتروني المنشورات الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2002.
26. محمد إبراهيم أبو الهيجاء، عقود التجارة الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.
27. محمد أبو زيد، تحديث قانون الإثبات، مكتبة المحررات الالكترونية بين الأدلة الكتابية، 2002.
28. محمد عبد السلام، إبراهيم السيد، الفساد السياسي، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2016.
29. محمود الهوش أبو بكر، الحكومة الإلكترونية الواقع والآفاق، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.

30. منصور محمد حسين، الإثبات التقليدي الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
31. منير الجنيهي و ممدوح محمد الجنيهي، التوقيع الإلكتروني وحجته في الإثبات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005. نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية الإستراتيجية الوظائف والمشكلات، ط1، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، 2004.
32. نجوى أبو هيب، التوقيع الإلكتروني، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.
33. نهلا عبد القادر المومني، الجرائم المعلوماتية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
34. وليد الزيدي، التجارة الإلكترونية عبر الانترنت، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.

الرسائل الجامعية:

أطروحات دكتوراه:

1. بشار طلال المومني، مشكلات التعاقد عبر الانترنت، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2003.
2. سناء رحمانى، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين تسيير المؤسسة، دراسة حالة المؤسسة بـكور برج بوعريبيج، رسالة دكتوراه، علوم الموضوع، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.
3. عبد الباسط بن عبيد، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم تخصص علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.
4. عبد العلي حاجة، الآليات القانونية لمكافحة الفساد في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

5. فارس بن علوش آل دبيان السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2013.
6. فريد ايرادشة، الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014.

مذكرات ماجستير:

1. حنان نعمان على الشريف، أثر المساءلة الإدارية على الأداء الوظيفي للعاملين الإداريين في وزارة التربية والتعليم العالي بقطاع غزة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013.
2. ساري عوض الحسنات، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الفلسطينية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات التربوية، تخصص إدارة تربوية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 2011.
3. صلاح عبد الحكيم المصري، متطلبات استخدام التوقيع الإلكتروني في إدارة مراكز تكنولوجيا المعلومات في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.
4. عبد الكريم عاشور، دور الإدارة الإستراتيجية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية، الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.
5. عماد علي سلامة الكساسة، أثر الرقابة الإلكترونية في وجود الخدمات الداخلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الأعمال الإلكترونية، تخصص أعمال الكترونية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011.

1. حنان سعي، دور الإدارة الإلكترونية في التقليل من الفساد الإداري، دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية بأم البواقي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي. 2016.
2. محمد الأمين بصارية، الإدارة الإلكترونية وأعمالها القانونية، مذكرة مكملة من مقتضيات نيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

مذكرات ليسانس:

1. أمين سي فضيل، رقابة القضاء على أعمال الإدارة في الجزائر، مذكر ليسانس، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة معسكر، 2002/2001.

المقالات العلمية:

1. أحلام محمد شواي، الإدارة الإلكترونية وتأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي وتحسينه، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة بابل، المجلد 24، العدد 04، 2016.
2. أشرف عبد المحسن الشريف، أمن وحماية المستندات الإلكترونية على بوابة الحكومات العربية، مجلة علم، العدد 16، تونس، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، 2016.
3. ابتهاج محمد رضا داود، الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد، مجلة الدراسات الدولية، العدد 48، جامعة بغداد، العراق، 2011.
4. حميد خيال، شول بن شهرة، التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية والذكية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، جويلية 2021.
5. سارة جريوة، بوفليح نبيل، دور الحكم الراشد في الحكم من ظاهرة الفساد المالي والإداري، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2018.

6. سايح بوزيد، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول الغربية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012.
7. صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، 1994.
8. عبد القادر موفق، البلدية الإلكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 40، جوان 2015.
9. عبد الكريم عاشور ، دور الحكم الالكتروني في مكافحة الفساد الإداري (الولايات المتحدة الأمريكية نموذجية) مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 11 سبتمبر 2014.
10. عقيلة خالف ، الحماية الجنائية للوظيفة الإدارية من مخاطر الفساد ، مجلة الفكر البرلماني ، الجزائر، مجلس الأمة، العدد 13 جوان 2006.
11. فاطمة الزهراء قرموش ، الواقع التشريعي لحق الحصول على المعلومات في الجزائر ، الجزائر 2017.
12. محمد جبار طالب حق الحصول على المعلومات كحق من حقوق الإنسان ، كلية الحقوق ، جامعة القادسية .2016.
13. موسى عبد الناصر ، محمد قريشي ، مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا) جامعة بسكرة ، الجزائر ، مجلة الباحث العدد69، الجزائر 2011.

الملتقيات :

1. احمد شرف الدين ، التوقيع الالكتروني وقواعد الإثبات ومقتضيات الأمان في التجارة الالكترونية ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التجارة الالكترونية المنعقد في جامعة الدول العربية ، مصر في تشرين الثاني 2000.
2. إبراهيم توهامي ، ليثيم ناجي ، مداخلة بعنوان (قراءة تحليلية في مضامين و أبعاد الفساد الإداري في المؤسسات العمومية الجزائرية) الجزائر ، جامعة سكيكدة ، يومي 06 و 07 ماي 2012 .

3. سفيان نقماري ، مداخلة بعنوان (الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي) ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي ، الجزائر ، جامعة البليدة ، يومي 06 و07 ماي 2012 .
4. عبد الله غالم ، تفعيل دور الحكومة كآلية للحد من الفساد المالي والإداري في الوطن العربي مع الإشارة الى تجارب دولية ، ملتقى حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري.

المحاضرات :

1. فضيلة عاقل ، محاضرات في مقياس قانون مكافحة الفساد ، أقيمت على طلبة السنة الأولى ماستر ، تخصص تسيير الميزانية والتسيير العمومي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2016/2017.
2. نور الدين شنوفي ، محاضرات في المناجنت العمومي ، الجمهور المستهدف ، الموظفون المرشحون لرتبة المتصرف، الجزائر 2016.

المواقع الالكترونية :

1. حسام نبيل ، متطلبات التحول للنقاضي الالكتروني جريدة عالم رقمي ، متاح على موقع : almramy.com
2. سوزي مطرجي مقال معوقات الإدارة الالكترونية وسلبيتها موقع تجارنتنا .tiharatuna.com.
3. محمد الحسين الفيلاي ، القانون واستخدامات تكنولوجيا الاتصالات في أعمال الإدارات الحكومية والتعاملات الالكترونية ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر وطني للتشريعات الالكترونية ، قسم القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة الكويت 2013. متوفر على موقع www.alfilalilaw.com
4. الإدارة الالكترونية (مفهومها ، أهدافها خصائص أثارها)، المجلة الالكترونية للأبحاث العلمية ، موقع ستار شمس، الموقع www.starshams.com .

المراجع باللغة الأجنبية :

1.الكتب

- jonat hankatz,digital .
- Signatures,usa-newyork.
- Springer science+businessmedia,2010.
- Oecd, l'administration électronique, en l'imparfait, paris, 2004, p11